

دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء
شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

إعداد

محمد أحمد فردع مياس

المشرف

الدكتورة بنبينة المحتسب


المشرف المشارك

الأستاذ الدكتور فتحي العاروري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الأعمال الدولية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع:  التاريخ: ١١/٤/٢٠١٢

كانون الثاني ٢٠١٢م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة " دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"
وأجيزت بتاريخ 3 / 1 / 2012م.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

الدكتورة بثينة المحتسب، تجارة دولية	مشرقا
الأستاذ الدكتور فتحي العاروري، إحصاء	مشارف
الأستاذ الدكتور أحمد العوران، اقتصاديات التنمية	عضوا
الدكتورة نهيل سقف الحيط، مالية دولية	عضوا
الدكتور صمدقي عبد الهادي، اقتصاد قياسي (جامعة برلين الحرة)	عضوا

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ١١/١٠/٢٠١٢

الإهداء

إلى بلدي الثاني الأرون

إلى والدي الغالية

إلى جميع الأهل والأصدقاء

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي يسر لي طريق العلم، ومنحني الإرادة والعزيمة لإتمام هذا الجهد المتواضع، والشكر الجزيل وخالص الإمتنان الى كل من الدكتوراة بثينة المحتسب، والأستاذ الدكتور فتحي العاروري لعظيم فضلهما في منحني الكثير من الوقت والجهد والإرشاد، ولم يبخلا علي بالمشورة والتوجيه والأراء العلمية الدقيقة، مما دلل الصعوبات التي واجهتني طيلة عملي.

وكل الإحترام والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، وعلى أرائهم القيمة والسديدة التي تثري الرصيد العلمي لهذا العمل.

كما لا يفوتني ان أتقدم بخالص الشكر إلى الملحقية الثقافية اليمنية على العناية التي أحاطتني بها طيلة فترة دراستي.

الباحث

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	1-1 المقدمة
2	2-1 مشكلة الدراسة
3	3-1 أهمية الدراسة
4	4-1 أهداف الدراسة
4	5-1 فرضيات الدراسة
5	6-1 الدراسات السابقة
7	7-1 ما يميز هذه الدراسة
7	8-1 محددات الدراسة
7	9-1 التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة
10	10-1 نموذج الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري
11	1-2 مقدمة
11	2-2 ظهور مفهوم الحاكمية
13	3-2 تعريف الحاكمية

الصفحة	الموضوع
15	2-4 أبعاد وعناصر الحاكمية
19	2-5 الحاكمية في الأردن بمنظور البنك الدولي
22	2-6 الإستثمار الأجنبي المباشر
29	2-7 واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن
45	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
46	3-1 المنهج العلمي
46	3-2 مجتمع وعينة الدراسة
46	3-3 مصادر جمع البيانات
46	3-4 أداة الدراسة
48	3-5 مقياس التحليل
49	3-6 المعالجة الإحصائية المستخدمة
50	الفصل الرابع: عرض وتحليل النتائج
51	4-1 المقدمة
51	4-2 وصف خصائص عينة الدراسة
56	4-3 نتائج الإجابات على أسئلة الدراسة
66	4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة
70	الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات
72	5-1 ملخص النتائج
75	5-2 التوصيات
76	5-3 إتجاهات البحث المستقبلية
77	قائمة المراجع
93	الملخص باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	تقدير الأردن وفق مؤشرات الحاكمية للفترة (2003-2009)	1
33	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن للفترة (2004-2010)	2
35	ترتيب الأردن على مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2007-2010)	3
36	ترتيب الأردن على مؤشر الشفافية للفترة (2000-2010)	4
38	ترتيب الأردن على مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال للفترة (2007-2011)	5
39	ترتيب تنافسية الأردن على مؤشر التنافسية العالمي (2007-2010)	6
44	أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بمناخ الإستثمار في الأردن للفترة (2006-2010)	7
48	نتائج معاملات ثبات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا	8
48	مقياس تحديد الأهمية النسبية	9
49	مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	10
51	توزيع عينة الدراسة حسب النشاط الاقتصادي	11
52	توزيع عينة الدراسة حسب مجموع رأس المال	12
53	توزيع عينة الدراسة حسب حجم الإستخدام	13
53	توزيع عينة الدراسة حسب هيكل الملكية	14
54	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	15
55	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	16

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
55	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	17
56	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرئيسي	18
57	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الأول	19
58	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الثاني	20
60	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الثالث	21
61	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الرابع	22
63	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الخامس	23
64	توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي السادس	24
66	إختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-test) لفرضيات الدراسة	25

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
9	نموذج الدراسة	1
19	ترابط العناصر الفاعلة في الحكومية	2

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الإستبانة	83

دور الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

إعداد

محمد أحمد قردع ميلس

المشرف

الدكتورة بثينة المحتسب

المشرف المشارك

الأستاذ الدكتور فتحي العاروري

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مستوى الدور الذي تحقّقه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الاجنبي المباشر في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تغطي الأنواع الرئيسية للحاكمية المعتمدة من قبل البنك الدولي وهي: التعبير عن الرأي والمساعدة، والإستقرار السياسي وغياب العنف، وفاعلية الحكومة، والوعية التنظيمية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد.

وقد تم إجراء التحليل الإحصائي لعدد 104 إستبانة مثّلت ما نسبته (86.7%) من أصل 120 إستبانة وزعت على عينة الدراسة، والتي تمثّلت في 60 شركة من شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، بواقع إستبانتين لكل شركة.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج، من أهمها أن الحاكمية تحقّق دوراً في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الدور بمستوى مرتفع. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات كان من أهمها ضرورة بذل الجهود من أجل تبني وترسيخ مبدأ الحاكمية على مستوى الدولة، ولوصت كذلك بدراسة ومراجعة الوضع التنافسي للأردن، والذي تعكسه المؤشرات والتقارير الدولية، مثل مؤشر الحاكمية، وتقارير التنافسية العالمي، وتقارير ممارسة الاعمال، وذلك لمعرفة نقاط القوة والسعي لتعويضها، والوقوف على نقاط الضعف والسعي لحلها، والعمل على تحسين مكانة الأردن فيها.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

تعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن من الوسائل المرغوبة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجد أن أغلبية دول العالم والدول النامية بشكل خاص تفضل الإستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من فائدة كبيرة على الدول المصيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الاحتياطيات من النقد الأجنبي. وعند النظر الى الأرقام والإحصائيات تبدو بعض الدول أكثر جاذبية لهذا النوع من الإستثمار من الدول الأخرى. ولتحديد بعض العوامل التي تؤثر في تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه من الضروري أن نفرق بين ثلاث فئات من هذه الإستثمارات وهي: الإستثمارات الناجثة عن الأسواق، والإستثمارات الناجثة عن المصادر، والإستثمارات الناجثة عن الكفاءة.

وقد جاءت العولمة في السنوات الأخيرة لتعيد تشكيل طرق ممارسة هذا النوع من الإستثمار من قبل الشركات عابرة القارات وعبرت الحواجز والمحددات لتدفقه. فعلى سبيل المثال تحولت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية من الإستثمارات الناجثة عن المصادر إلى الإستثمارات الناجثة عن الكفاءة (Dunning, 1993)، وهذا ما دعى الكثير من المهتمين في هذا المجال الى التركيز على أهمية المحددات غير التقليدية مثل جودة الحاكمية، بما تتضمنه من عوامل هامة، مثل سيادة القانون، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، ومحاربة الفساد والرشوة، والشفافية في المعاملات والمعلومات، وغيرها من العوامل الهامة التي تؤثر على بيئة الاعمال ومناخ الإستثمار في البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا في البلدان النامية.

ولما كلفت الحكومة الأردنية كغيرها من حكومات الدول النامية، تعلق الكثير من الآمال على تلك الإستثمارات لتمويل المشاريع الاقتصادية، وتحسين مستوى التنمية فيها، فقد جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

2-1 مشكلة الدراسة:

منذ منتصف السبعينات تزايد الإهتمام بالإستثمار وحلق المناخ الملائم له، واحتدت المنافسة على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيزها على مستوى العالم، وفي سبيل ذلك قامت العديد من الدول بتتفيذ عدد من الإصلاحات الهادفة الى كل ما من شأنه تهيئة المناخ المناسب لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولقد أدرك الأردن هذه الظروف والمعطيات، واتخذ إجراءات هامة على صعيد تحرير التجارة، كما تم تعديل عدد من السياسات الاقتصادية الهامة، ومع ذلك لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً ومتذبذباً من حين لآخر، مقارنة مع تدفقات هذا النوع من الاستثمار نحو البلدان الدامية الأكثر جذباً له.

لقد أصبح المستثمرون الأجانب ينظرون بعين الاهتمام إلى قضايا ضعف الإطار التنظيمي، وانخفاض مستوى الاستقرار السياسي، والفساد، وفعالية الحكومات في إدارة مؤسساتها المرتبطة ببيئة الأعمال والاستثمار، فكل هذه العوامل تلعب دوراً هاماً عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين للاستثمار في بلد دون آخر. وبناءً على ما سبق فإن المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة يمكن صياغتها في سؤال رئيس كالآتي:

ما مستوى الدور الذي تحفّعه الحاكمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟
ويمكن تجزئة السؤال الرئيس إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مستوى الدور الذي يحققه التعبير عن الرأي والمشاركة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- 2- ما مستوى الدور الذي يحققه الاستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- 3- ما مستوى الدور الذي تحققه فاعلية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- 4- ما مستوى الدور الذي تحفّعه البرعية التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- 5- ما مستوى الدور الذي تحققه سيادة القانون في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- 6- ما مستوى الدور الذي تحفّعه محاربة الفساد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

3-1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً من المواضيع الهامة والحيوية على الساحة الدولية، حيث يحظى مفهوم الحاكمية بإهتمام العديد من الباحثين، والمؤسسات والهيئات الدولية، كون الحاكمية تساهم بشكل كبير في رسم السياسات الحكومية وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها وجود ماح سليم وجذاب للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن هذه الدراسة قد جاءت في فترة مفصلية وحساسة تميزت بالعديد من التحولات الاقتصادية العالمية، وكان من أبرزها

الأزمة المالية والإقتصادية العالمية لعام 2008 والتي امتدت اثارها الى كافة دول العالم ومن صعبها الأردن، وكذلك الحال ما تمر به بعض دول المنطقة حالياً من وضع سياسي وأمني مضطرب، والذي تعكس بدوره سلباً على حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية الى دول المنطقة بشكل عام (البك الدولي، 2011).

ومن ناحية أخرى تأتي أهمية الدراسة من عدم وجود دراسات سابقة (حسب علم الباحث)، تناولت هذا الموضوع على مستوى الأردن بشكل علم، ومن المؤمل أن تكون نتائج هذه الدراسة وتوصياتها موضع اهتمام صانع القرار في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بهدف تحقيق النمو في الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

4-1 أهداف الدراسة:

بناءً على ما سبق ذكره فإنه يمكن تلخيص أهداف الدراسة على النحو الآتي:

- 1- تقديم إطار نظري لكل من مفهوم الحاكمية، ومفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر، وتناول بعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- 2- معرفة مستوى الدور الذي تحقّقه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
- 3- بناءً على نتائج الدراسة والإستنتاجات التي يمكن استخلاصها، يأمل الباحث في تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في جذب وتشجيع المزيد من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن.

5-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية

- لا يوجد دور للحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
- الفرضيات الفرعية:

- 1 لا يوجد دور للتعبير عن الرأي والمساعدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- 2 - لا يوجد دور للإستقرار السياسي وغيب العف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- لا يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- 4- لا يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

- 5- لا يوجد دور لسيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .
 6 لا يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

6-1 الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات رغم قلتها موضوع الدراسة من عدة جوانب، وكان من أهمها دراسة (Globerman (2002 حيث هدفت هذه الدراسة الى إحتبار تأثير الحاكمية على كل من الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج لعينة من الدول المتقدمة والنامية ما بين الأعوام (1995 1997)، وظهرت النتائج ان الحاكمية محددهام، وضروري لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج إلى الدول المختارة في الدراسة.

كما جاءت دراسة (Hefeker (2005، بهدف إستكشاف العلاقة بين الحظر السياسي، والنوعية المؤسسية للدولة المصيفة، و حجم تدفق الإستثمار الاجبي المباشر. وقد أستخدمت الدراسة بيانات لعينة من الدول النامية للأعوام (1984 2003). وظهرت نتائج الدراسة ان استقرار الحكومات، وعدم وجود الدواعي الداخلية والخارجية، ومحاربة الفساد، واحترام النظام والقانون، ووجود الشفافية والمساءلة، وجودة البيروقراطية، هي محددات في غاية الأهمية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

وفي المعاليل فقد أجرى (Lskavyan (2006 دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين جودة حاكمية البلد المضيف للإستثمار الأجنبي وحجم شركة الإستثمار الأجنبي، وبيئت نتائج الدراسة أن شركات الإستثمار الصغيرة تكون أكثر حساسية من الشركات الكبيرة لجودة الحاكمية في البلد المضيف، بمعنى أن جودة الحاكمية تهم الشركات الصغيرة أكثر من الشركات الكبيرة. وفسرت للدراسة هذه النتيجة، بأنه كلما كانت الشركة الأجنبية أصغر، كلما كانت قوتها التفاوضية أقل، وبالتالي فإنها تكون أكثر حساسية تجاه عدم اليقين والمخاطرة.

كما جاءت دراسة (Filer (2007، بهدف معرفة تأثير حاكمية الدولة المستقبلة للإستثمار الأجنبي على تحديد نوع الإستثمار الاجبي المتدفق إليها، بشقيه المباشر وغير المباشر. وقد إستندت هذه الدراسة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بحجة أن تلك الدراسات تجاهلت الإختلاف بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر فيما يخص حماية المستثمر، إذ أنها قد بيئت أن بيئة الحاكمية الضعيفة تقلل من جاذبية الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها فشلت في الإجابة على تساؤل مهم، وهو: لماذا تجذب الدول ذات الحاكمية الضعيفة قدراً أكبر من الإستثمار المباشر مقارنة بالإستثمار غير

المباشر؟ وكانت من أهم نتائج الدراسة، أنه في الدول ذات البيئة الحاكمة الضعيفة، يفضل المستثمرون الاستثمار المباشر على الاستثمار غير المباشر. وفُصرت الدراسة هذه النتيجة، أن السبب يرجع إلى كون حماية الاستثمار الأجنبي المباشر تكون بوسائل خاصة، ومن هذه الوسائل العلاقة الشخصية بين أصحاب ومدراء الشركات الأجنبية وبين مسؤولين كبار في حكومات الدولة المضيفة للاستثمار.

أما دراسة (Zheng (2007 ، فقد كان الهدف الرئيسي منها هو معرفة السبب وراء تدفق جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول ذات الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، وأخذت الصين كنموذج لهذه الدراسة. وقد اعتمدت على تحليلات كمية لمعرفة أثر نوع النظام السياسي على كل من كمية وتكوين الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة غير خطية بين نوع النظام السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر، وفسر الباحث نجاح الصين في جذب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب أن النظام السياسي أعطى الحزب السياسية القدرة على خلق مجموعة من الابتكارات المؤسسية التي ساعدت في خلق بيئة استثمارية مرنة، توفر المزيد من المعاملة التفضيلية والإنقائية لحماية حقوق الملكية. حيث وأن المستثمرين الأجانب يسعون لتحقيق مزايا مؤسسية مختلفة، وقراراتهم للاستثمار في بيئة استثمارية مرنة أو بيئة استثمارية غير مرنة تعتمد على خصائص شركاتهم، التي تحدد مدى قدرتها التفاوضية مع حكومات الدول المضيفة.

وجاءت دراسة (Brian & Chima (2010، بهدف تحليل أهم العوامل التي ساهمت في ضعف مستوى النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا. وقد استخدمت في الدراسة البيانات والأرقام الاقتصادية لبعض الدول الأفريقية، وكان من أهم نتائج الدراسة أن العامل الأهم الذي كان سبباً في ضعف مستوى النمو والتطور الاقتصادي في أفريقيا، هو عدم وجود مناخ استثمار ملائم، والذي بدوره يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، رغم غناها بالموارد الطبيعية والفرص الاستثمارية المربحة. وقد أرجعت الدراسة السبب في عدم وجود مناخ استثمار ملائم في أفريقيا إلى تنامي مستوى الفاعلية الحكومية، ووجود الصراعات الداخلية، وارتفاع معدل الجريمة المنظمة، وكذلك وجود مستويات عالية من الفساد في الأجهزة الحكومية.

7-1 ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة بأنها جاءت ذات طبيعة إستكشافية مسحية، قامت على أساس الكشف عن وجهات نظر مدراء الشركات الأجنبية نحو دور الحكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مما يثري الموضوع ويعطيه الواقعية والمصدقية، وكذلك في أنها ركزت على الأردن باعتبارها إحدى الدول النامية التي هي في أمس الحاجة لمثل هذا النوع من الإستثمارات في ظل محدودية للموارد الطبيعية والمالية فيها.

8-1 محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على دور الحكمية العامة للدولة (Public Governance) في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ولم تبحث في دور الحكمية المؤسسية (Corporate Governance) في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. كما اقتصرت أيضاً على دراسة الحكمية بعواملها الستة المعتمدة من قبل البنك الدولي وهي: التعبير عن الرأي والمشاركة، والإستقرار السياسي وغياب العنف، وهاغلية الحكومة، والوعي التنظيمية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد. وقد ولجّه الباحث صعوبة في الحصول على بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من بعض الجهات المختصة، خصوصاً فيما يتعلق بعدد وأسماء الشركات الأجنبية ذات الإستثمار المباشر والتي تمثل مجتمع الدراسة.

9-1 التعريفات الإجرائية لمفاهيم الدراسة:

أ) الحكمية:

يعرف البنك الدولي الحكمية بأنها المؤسسات والتقاليد التي تمارس السلطة على أساسها في بلد ما، ويشمل ذلك عملية إختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على أن تصنع وتتعد بفعالية سياسات سليمة، واحترام مواطني الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية (البنك الدولي، 2003). وينبثق من هذا التعريف ستة عوامل للحكمية عرفها البنك الدولي كما يلي:

1. التعبير عن الرأي والمساءلة:

ويقصد به: وجود انتخابات حرة وبريئة للمناصب الهامة في الدولة، ومساءلة جماهيرية للمسؤولين الحكوميين، ووجود صفحات حرة للاعلام فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، بالإضافة الى وجود الشفافية في السياسات الحكومية (البنك الدولي، 2003).

2. الاستقرار السياسي وغياب العنف:

ويقصد به: عدم رغبة استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية بما في ذلك العنف والإرهاب، وظهور حالة من عدم الاستقرار الأمني داخل البلد أو نزاع خارجي مع الدول الأخرى (البنك الدولي، 2003).

3. فاعلية الحكومة:

ويقصد به: جودة الخدمات العامة، وبوعية الإدارة الحكومية، بالإضافة الى إستقلالية جهاز الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية، وكذا التطبيق الفعال للسياسات الحكومية والتزام الحكومة تجاهها (البنك الدولي، 2003).

4. النوعية التنظيمية:

ويقصد به: قدرة الحكومة على رصد سياسات وإجراء تعديلات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، وعدم اتخاذ سياسات غير ودية تجاه السوق (البنك الدولي، 2003).

5. سيادة القانون:

ويقصد به: ثقة المتعاملين والمجتمع في سيادة القانون والتقيد بها، بما في ذلك بوعية إبعاد العقود وحقوق الملكية وإستقلال القضاء وبراهته (البنك الدولي، 2003).

6. محاربة الفساد:

ويقصد به: مدى وجود الفساد كعقبة في وجه الاعمال التجارية، ومدى تقديم الرشاوى والعمولات الى المسؤولين الحكوميين، والتي تعمل كعبء صريحي اصافي يعرّضه الفساد على الشركة (البنك الدولي، 2003).

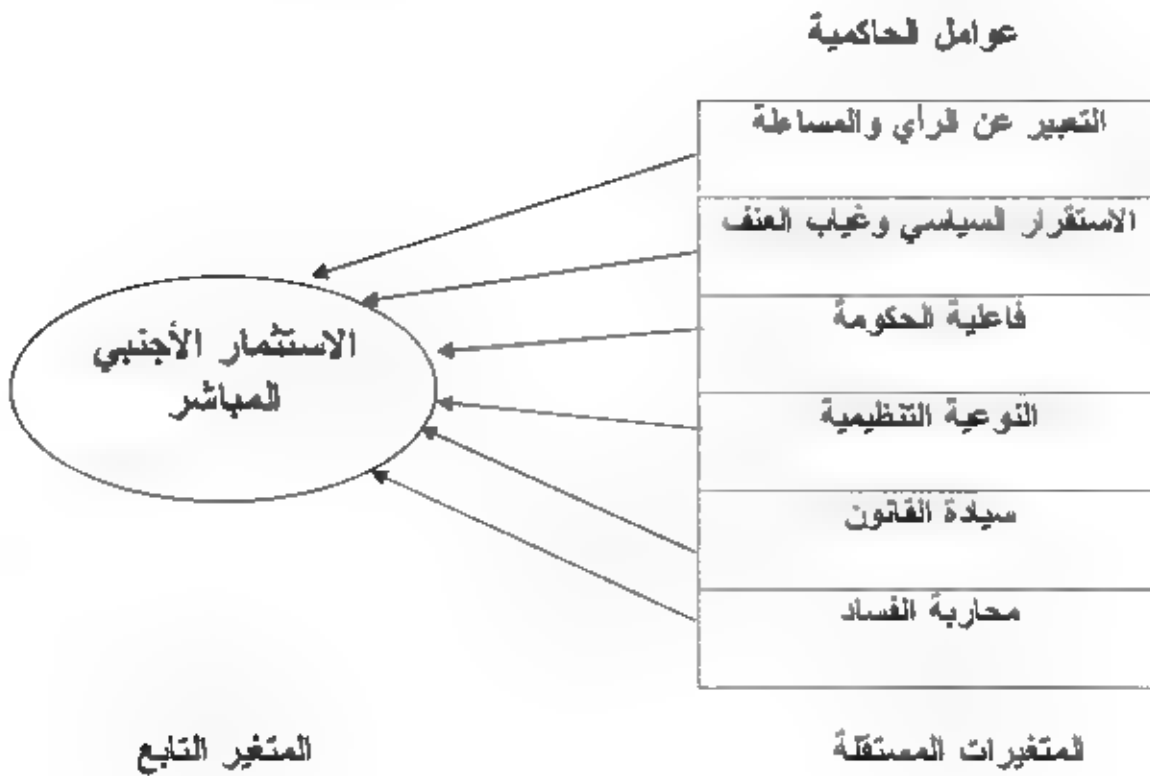
ب) الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: قيام شركة او منشأة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويوصف الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الاعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (صندوق النقد الدولي، 2005).

10-1 نموذج الدراسة

بناء على الخلفية النظرية للدراسة فقد تم بناء نموذج لمتغيرات الدراسة يتكون من ست متغيرات مستقلة والتي تمثل عوامل الحاكمية ومن متغير تابع هو الاستثمار الاجنبي المباشر والشكل رقم (1) يمثل ذلك.

الشكل (1)
نموذج الدراسة



* المصدر: عمل الباحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 مقدمة:

لقد تعاطف الاهتمام بمفهوم الحاكمية في العديد من الإقتصادات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة، وأصبح له مكانة كبيرة في مختلف الدراسات الأكاديمية على المستوى المحلي والدولي، خاصة بعد الأزمة الأفريقية في نهاية الثمانينات، إذ ارتبط هذا المفهوم بقضية التنمية الإقتصادية ومتطلباتها بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، باعتبار أن الحاكمية سبيل لتحسين الأوضاع الإقتصادية وتحقيق التنمية والنمو. وهذا ما نجده من خلال ما جاءت به العديد من المؤسسات والمطامات الدولية مثل البنك الدولي، وبرنامح الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى صندوق النقد الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية، بإعتبار أن العديد من الدول كانت تصل إلى تحقيق نمو اقتصادي، لكنها لم تحقق تحسناً في مستوى وسوعية الحياة، وهذا ما أوجد ضرورة تبني الحاكمية بمختلف ألياتها، كضمان لتحويل هذا النمو الإقتصادي إلى تنمية مستدامة بمختلف جوانبها وخاصة التنمية الإقتصادية.

ومن هنا سعت كل من هذه المؤسسات والخبراء والمنظرين الى تقديم العديد من التفسيرات حول مفهوم الحاكمية وجورها وأهدافها، ودواعي الحاجة إليها وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الجزء من الدراسة.

2-2 ظهور مفهوم الحاكمية:

يعبر مفهوم الحاكمية عن ممارسة السلطة السياسية من خلال إدارتها لشؤون المجتمع، وإدارة موارده المختلفة لتنميته اقتصادياً واجتماعياً؛ أما عن أصل الكلمة فيعود الى اللغة الفرنسية، إذ تم إستخدامه لأول مرة في القرن الثالث عشر كمصطلح مرادف لكلمة "حكومة"، فهو ترجمة لكلمة "Gouvernance" والتي تعني (القيادة والتوجيه)، أو بعبارة شاملة: (حكم شؤون منظمة)، والتي تمثل دولة أو جماعة إقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة، وبعدها ظهر هذا المفهوم كمصطلح قانوني عام 1978 ليستخدم على نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير العام.

ونتيجة للتطورات التي عرفت الحياة السياسية والإقتصادية، أخذ المفهوم بعداً آخر، إذ دخل فاعلون جدد في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، وبالتالي لم تعد حكراً على الحكومة فقط، فتوسع المفهوم ليشمل منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، التي أصبحت تشارك في طرح الأمور وأخذ المبادرة في كثير من الأحيان، إذ أن كلمة "حكومة" لم تعد كافية لتلبية متطلبات جديدة. ولهذا جاء مفهوم جديد لتأكيدها ووضع السياسات العامة التي تسيير وفقاً لأمر

شؤون الدولة، وهو مفهوم الحاكمية الذي يمثل انعكاساً للتطورات والتغيرات الحديثة، ومن هنا أرجع الباحثون هذا التغير في دور وبيئة الحكومة الى عدة عوامل منها (شعراوي، 1999):

1. ظهور العديد من المتغيرات التي شككت في البطوة التقليدية للدولة، بإعتبارها العامل الرئيس في صنع السياسات العامة، والتي أصبحت تتأثر أكثر بالبيئة الدولية مثل المؤسسات والمنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة.

2. تغير العلاقة بين الحكومة والعناصر الاجتماعية الفاعلة، من قطاع خاص ومجتمع مدني، إذ أصبح لهذه العناصر كذلك دوراً كبيراً في الإدارة العامة، وهذا ظهر ما يعرف بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

إن التوسع في إستخدام مفهوم الحاكمية يعود إلى نهاية الثمانينات، لإعتماده من قبل المؤسسات الدولية المانحة كالبك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية، وقد جاء كمحاولة لتخصيص لوضائع المجتمعات السائرة في طريق النمو، نتيجة للصعوبات التي واجهت هذه الدول في تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكلة والاختفاء في تسيير شؤونها، وقد أرجع هذا إلى غياب الشفافية والمساءلة في تسيير أمور الدولة. وهذا ما أكدته البك الدولي عام 1992 في تقرير له حول الحاكمية والتنمية الاقتصادية، إذ أعتبر أن الحاكمية هي مفتاح التنمية بالدول النامية، وهذا من خلال حسن تسيير مواردها الإقتصادية والإجتماعية. ومن هنا نجد أن إنتشار مفهوم الحاكمية يعود الى عدة أسباب منها(بلخيري، 2007):

1. فشل السياسات الداخلية للدول النامية، والإخفاقات المتكررة في عملية التنمية الإقتصادية لهذه البلدان، وهذا ما دفع المؤسسات الدولية المانحة الى طرح هذا المفهوم والتأكيد على أهميته.

2. تصاعد قضايا الفساد عالمياً، مما أدى الى ضرورة التفكير في اليك تجعل الأنظمة أكثر شفافية وبراهاة، كما أنتشرت ظاهرة الفساد إنتشاراً كبيراً في الشركات الامريكية، مما دفع بمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي الى إصدار مجموعة إرشادات تتدرج ضمن ما يسمى بحوكمة الشركات.

3. التطور الطبيعي بالنظر إلى مفهوم التنمية، إذ تم التحول من تمويل المشروعات التنموية في الخمسينات الى الإهتمام ببرامج تنمية متكاملة في أواخر الثمانينات، ومن ثم الى إعادة الهيكلة في السيامت عن طريق برنامج الإصلاح الإقتصادي والخصخصة التي طرحها المؤسسات الدولية المانحة على الدول النامية كشروط أساسية للتنمية.

2-3 تعريف الحاكمية:

إن المفاهيم في العلوم الاجتماعية تطرح عدة اشكاليات خاصة عند ترجمتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية، وذلك لعدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها، ومن بين هذه المفاهيم نجد "Governance" إذ يعرف ترجمات عدة ومنها: الحاكمية، الحوكمة، الحكمانية، الحكم الراشد، وإدارة الحكم. وقد اعتمدنا في دراستنا هذه مصطلح الحاكمية باعتباره مستعملاً على نطاق واسع في الأدبيات والدراسات الاقتصادية والإدارية.

بالإضافة إلى التعدد في الترجمة التي عرفها المفهوم، فقد عرف تعدداً في التعاريف من هيئات ومؤسست دولية، وباحثين أكاديميين، ومن هنا نلجأ في سردنا لهذه التعاريف إلى التقسيم الذي جاء به "مارتن دورنبوس" (Martin Doornbos)، لا نطمح في مجموعتين، الأولى تعريفات مؤسسية، والثانية تعريفات أكاديمية (توفيق، 2005) وهي كالتالي:

1) تعريفات مؤسسية:

وهي تعريفات مرتبطة بالمؤسسات والمنظمات الدولية والدول المابحة، ومبنية على أساس مقاربات سياسية واقتصادية، وتتجسد المقاربة الاقتصادية في طرح "البنك الدولي" الذي يعتبر أول من بادر باستخدام مضامين الحاكمية بشكل واسع كآلية للتنمية المستدامة، وكان هذا في نهاية الثمانينات على إثر دراسة حول الأزمة الاقتصادية في إفريقيا عام 1989، إذ عرفه بصفة عامة على أنه ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع.

ومع بداية التسعينات عمل خبراء البنك الدولي على تطوير تعريف أكثر دقة للمفهوم، وهذا ما جاء في تقريره حول الحاكمية والتنمية الصادر عام 1992، إذ عرفه على أنه: أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية (البنك الدولي، 1992).

فالبنك الدولي من خلال هذا التعريف يعمل على الربط بين تطوير الإدارة والتنمية بكل مقوماتها في الدول النامية، نظراً للفشل الذي عانته المشاريع التنموية بهذه الدول، فقد أرجع خبراء البنك الدولي هذا الفشل إلى سوء الإدارة العلمية بها، إذ لم تكن تلتزم بالبرامج والقوانين في واقع الأمر وتعمل على إعاقة تعيدها، إضافة إلى الفشل في إشراك المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ هذه المشاريع ومن صممهم الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب، مما أدى إلى تقليص مدى استمراريته في المستقبل، ومن هنا تنوز أهمية الحاكمية كضرورة أساسية لحلق التنمية المستدامة التي تنسم بالقوة والعدالة، ومكمل أساسي للسياسات الاقتصادية (الكايد، 2006).

لقد عمل خبراء البنك الدولي ومهمهم دانيال كوفمان (D Kaufman) مدير برلمح ادارة الحكم في البنك الدولي، وارث كراي (Aart Kraay) وماستروزي (Mastrozi) منذ عدة سنوات للوصول الى مفهوم أكثر دقة حول الحاكمية، فعرفوها على أنها: القواعد والمؤسسات التي من خلالها تمارس الدولة سلطتها وتمثل هذه القواعد والمؤسسات في ما يلي:

(1) العملية التي من خلالها يتم اختيار حكومات مسؤولة ومراقبتها وتغييرها، وتتمثل في مؤشرين من مؤشرات الحاكمية هما: حق التعبير عن الرأي والمساءلة، والإستقرار السياسي وغياب العنف.

(2) قدرة الحكومات على حسن إستغلال مواردها المختلفة وبلورة وتنفيذ سياسات ناجحة وعادلة، وتتمثل في مؤشرين من مؤشرات الحاكمية هما: فاعلية الحكومة، والنوعية التنظيمية.

(3) إحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية، ويمثله مؤشرين من مؤشرات الحاكمية هما: سيادة القانون، ومحاربة الفساد. في حين ان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " عرف الحاكمية على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية، وذلك لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات (UNDP, 1997)، ومن هنا نجد ان برنامج الأمم المتحدة ركز في تعريفه للحاكمية على أبعادها الثلاثة من سلطة اقتصادية وما تشمله من عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، وسلطة سياسية والتي تعمل على صياغة السياسات العامة، وأخرى إدارية تسعى إلى تنفيذ هذه السياسات.

وتتجسد هذه الأبعاد في مكونات الحاكمية، والتي تتمثل في الدولة (الحكومة) وهي مؤسسة القطاع العام، وكذلك القطاع الخاص ويتمثل في المؤسسات والشركات الخاصة، بالإضافة إلى المجتمع المدني والذي يضم الجمعيات والروابط المهنية، والاحزاب والنفقات والأندية والتعاونيات. ومن هنا فان مفهوم الحاكمية حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يعكس تطور الإدارة العامة من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المجتمع، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بكل شفافية ومسؤولية أمام المستفيدين.

كما عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على صياغة تعريف لمفهوم الحاكمية، وعرفته على أنه إستعمال السلطة السياسية وتطبيق الرقابة على إستغلال موارد المجتمع، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ويجد ان هذا التعريف يركز على قدرة

السلطة السياسية في توفير البيئة التشريعية والقانونية اللازمة، حتى تستطيع تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في المجتمع.

(2) التعريف الأكاديمية:

دفع تناول المؤسسات الدولية لمفهوم الحاكمية واليقه، بالعديد من الباحثين والمطربين لمحاولة الوصول إلى تعريف أكثر شمولاً ووضوحاً، وقد جاءت هذه التعريفات مركزة على الأبعاد التي طرحتها هذه المؤسسات، فأعتمدت بعضها على عنصر التفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني، كأساس لتعريفه وهذا ما نجده عند 'مورتن بوس' (Marten Boos) الذي اعتبره أسلوباً يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة وما تحتويه من مؤسسات حكومية وغير رسمية، أما 'هرميت السهانس' (Hermut Elsenhans) فيرى أنه إدارة التفاعلات بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما أن هناك من اعتمد في تعريفه لمفهوم الحاكمية على الأهمية التحليلية، فجد (Goran Hyden) الذي ربط مفهوم الحاكمية بمفهوم النظام في تحديد مجموعة من القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي، والتي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني معاً، وتمثل هذه القواعد الدساتير والقوانين والتنظيمات الإدارية (توفيق، 2005).

تجدر الإشارة إلى أن التعريف الذي أعتمدناه من خلال دراستنا هذه، هو للتعريف الذي طرحه البنك الدولي بأن الحكمية هي: القواعد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في الدولة، حيث تتمثل هذه القواعد والمؤسسات في ستة مؤشرات رئيسية تشمل: التعبير عن الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، والنوعية التطبيقية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد.

2-4 أبعاد وعناصر الحاكمية:

2-4-1 أبعاد الحاكمية:

اعتبرت مختلف التعاريف التي جاءت بها المؤسسات الدولية حول الحاكمية، على أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق آليات وعمليات تتحقق من خلالها المصالح المختلفة، ومن هنا نلمس أن لهذا المفهوم أبعاداً مختلفة، وهي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وإدارية.

(1) البعد السياسي:

ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، بإعتبار أن الشرعية والتمثيل يجسدان الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي الى التفاعل الإيجابي بينهما وإلى التعاون والسعي لخدمة الصالح العام، الذي تتحقق من خلاله مصالح الأفراد والجماعات، ولا يتحقق هذا الا بتوفر انتخابات نزيهة، تعددية ومشاركة واسعة النطاق، مما يسمح بتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم، إضافة إلى تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيماً عقلانياً يصب في فائدة المجتمع ككل.

(2) البعد الاقتصادي:

يتمحور هذا البعد في اهتمام الحاكمة بمستويات الأداء الاقتصادي في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال اعتماد قوانين مرنة واصلاحات اقتصادية، ومحاربة مظاهر الفساد الاقتصادي، ومعاقبة المتسببين فيه، مع ضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي لجميع المستفيدين، وهذا ما جاء أيضاً في تعريف صندوق النقد الدولي للحاكمة، إذ ربطها بمبدأ الشفافية، وذلك لضمان استقرار البيئة التنظيمية لنشاطات مختلف القطاعات، وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية والتقدم الاقتصادي.

كما تعد الحاكمة عاملاً محفصاً لمخاطر الإستثمار، نظراً للتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال والإستثمار بكل شفافية، وهذا ما يمكن المتعاملين الاقتصاديين من وضع خطط واستراتيجيات تتناسب مع إمكانياتهم. إضافة إلى هذا، فإن الحاكمة تساعد في فتح الحريات الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص، وتمكينه من أداء أدواره، واحترام قواعد المنافسة الاقتصادية وحرية دخول السوق، وهذا من أجل تحقيق الترشيح الاقتصادي والذي يشمل اساليب واجراءات إتخاذ القرارات، التي يكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، ومن هنا نجد أن دور الدولة يتمثل في تحقيق الاستقرار السياسي، وفتح مجال القطاع الخاص مع اصلاح الإطار التنظيمي والقانوني في المجال الاقتصادي.

(3) البعد الإداري:

يرتبط هذا البعد بالتسيير العقلاني والعدل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، بهدف القضاء على أشكال الفساد الإداري، كما أن ترشيح الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة

عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تسير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، وهذا مع العمل على إجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العلما بوضع التشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد.

إن إصلاح وترشيد الإدارة العامة يتوقف على تنمية موارد الدولة الإدارية والبشرية، من خلال اتباع إستراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها مع مراعاة حجم الهيكل التنظيمي ومدى تكيفه مع طبيعة البيئة المحيطة والمتغيرات، ومن هنا يمكن التوصل إلى أن البعد الإداري والتسيير يتجسد في تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام، وتفعيل طرق إسناد الوظائف، وإنشاء بيئة قانونية لتحقيق التنمية وتفعيل الإعلام والشفافية(الكليد،2003).

2-4-2 عناصر الحاكمة (مكوناتها):

تتمثل عناصر الحاكمة في الحكومة، والقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني، وهذا حسب ما جاء به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:

1. الحكومة:

تلعب الحكومة دوراً رئيسياً في وضع السياسات العامة والتوزيع العادل للموارد من خلال مؤسساتها المختلفة، حيث توفر الإطار التشريعي الملزم والبيئة السياسية المساعدة لعمل كل من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتتشكل الحكومة في الدول ذات النظام الانتخابي من حكومة منتخبة وجهاز تنفيذي، يتمثل في الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، إضافة إلى القطاع العام وما يحتويه من شركات وهيئات عامة اقتصادية.

كما يبرز دور الحكومة كفاعل أساسي في تجسيد الحاكمة، من خلال ممارسة سلطة الرقابة على التفاعلات الاجتماعية وممارسة القوة المشروعة، والحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وحسن استخدام الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات العلما والبنية الأساسية لتحقيق الأمن والإنسجام الاجتماعي.

(2) للقطاع الخاص:

لم تعد الدولة تمثل القوة الوحيدة في تحقيق التنمية ومتطلباتها، إذ بررت عناصر أخرى تشاركها في ذلك، ومنها القطاع الخاص، حيث بررت في الدول السامية برامج إصلاح اقتصادي تعمل على تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية وتدعو إلى الخصخصة، ومن هنا أصبحت هذه الدول تعتمد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية. كما

ويشتمل هذا القطاع على المشاريع الخاصة وغير المملوكة من قبل الدولة، والتي تشمل قطاع الصناعة، والتجارة، والخدمات، مثل المصارف الحاصة، ووسائل الإعلام والشركات الأجنبية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002).

كما يعد القطاع الحاص مصدراً رئيسياً في تشغيل الأيدي العاملة وتأهيلها للمساهمة في رفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات العامة، ويتميز بعلاقات ترابطية مع الكثير من القطاعات الاقتصادية الوطنية، ويساهم في حل مشكلة الميزان التجاري، وله أيضاً دور رئيسي في تحريك الاقتصاد وحلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والأرباح والاستثمار والاستهلاك. وتساهم الحكومة في تطوير القطاع الخاص بالآليات التالية:

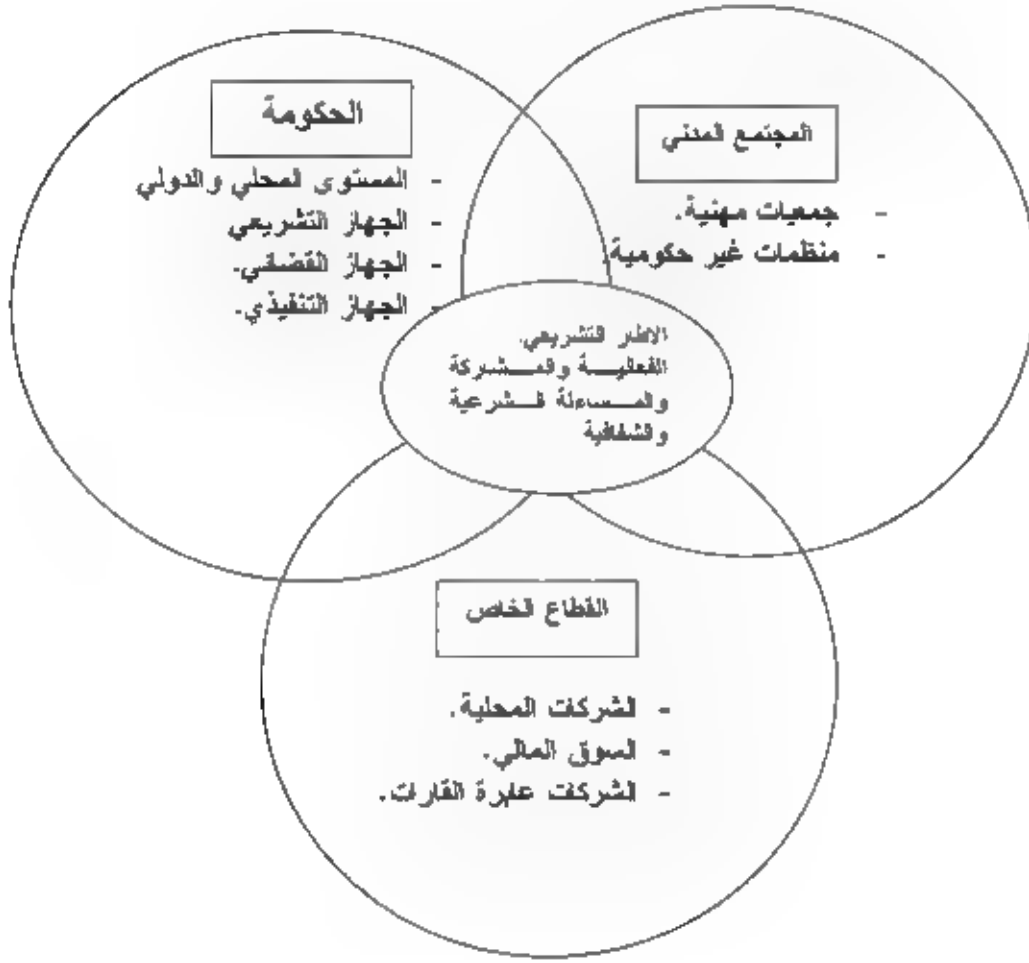
1. خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة.
2. التشجيع على المنافسة في السوق.
3. تعزيز المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص.
4. جذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير الاستثمارات المحلية، والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
5. فرض سيادة القانون والعمل على الالتزام به.

(3) منظمات المجتمع المدني:

يمثل المجتمع المدني الإطار العام الذي يربط بين الأفراد والدولة، وبشكل بيهما قنوات اتصال ويسمح بالمشاركة الفردية والجماعية في رسم السياسات العامة، وتسيير الموارد بكل شفافية، ويتجسد ذلك من خلال التنظيمات الحرة التطوعية التي تهدف إلى خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن مشاعر مشتركة بشكل ملهم. ويضم الجمعيات والروابط المهنية والأحزاب والنقابات والاندية والتعاونيات، كما تعد منظمات المجتمع المدني إحدى آليات الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، ولكي يتمكن من ممارسة وظيفتها يجب أن تتسم بالشفافية الكاملة والقدرة على الحاكمية (مصطفى، 2005).

ومن هنا يمكننا القول أن الحاكمية تقوم على ترابط الأطراف الثلاثة لصمان ديمومة وتحقيق متطلباتها، حيث أن للقطاع الحاص دوراً كبيراً في إحداث نقلة نوعية على نطاق المجتمع، وهذا من خلال التفاعل والتكامل مع دور الحكومة من خلال خلق بيئة سياسية واقتصادية ملائمة، أما المجتمع المدني فيسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية، وهذا ما يتجسد من خلال الشكل رقم (2):

الشكل رقم (2) ترابط العناصر الفاعلة في الحاكمية



• المصدر : Kaufmann, D, World Bank(2009)

2- 5 الحاكمية في الأردن بمنظور البنك الدولي:

يعتمد البنك الدولي ستة مؤشرات رئيسة للحاكمية، وهو يقوم بنشر تقارير سنوية حول هذه المؤشرات منذ العام 1996، وهذه المؤشرات تعتبر مؤشرات تجميعية من 37 مصدراً للمعلومات، والمؤشرات الرئيسية تتمثل في الآتي:

1 (التعبير عن الرأي والمساءلة: وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية (وجهت النظر) لوجود إستراتيجيات حرة وبريئة للمناصب الهامة في الدولة، ومساءلة جماهيرية للمسؤولين الحكوميين، ووجود صفحات حرة للإعلام فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات بالإضافة إلى وجود الشفافية في السياسات الحكومية.

(2) **الإستقرار السياسي وغياب العنف:** وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية (وجهات النظر) لاحتمال حدوث رعدة إستقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية بما في ذلك العنف والإرهاب، وظهور حالة من عدم الإستقرار الأمني لدخل البلد أو نزاع خارجي مع الدول الأخرى.

(3) **فاعلية الحكومة:** وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية (وجهات النظر) لجودة الخدمات العامة، وبوعية الإدارة الحكومية، بالإضافة الى إستقلالية جهاز الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية، وكذا التطبيق الفعال للسياسات الحكومية والتزام الحكومة تجاهها.

(4) **النوعية التنظيمية (جودة الإجراءات):** وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية (وجهات النظر) لقدرة الحكومة على رصد سياسات وإجراء تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد.

(5) **سيادة القانون:** وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية (وجهات النظر) لمدى ثقة المتعاملين والمجتمع في سيادة القانون، والتقيّد بها بما في ذلك إيفاد العقود وحقوق الملكية، واستقلال القضاء ونزاهته.

(6) **مكافحة الفساد:** وهو مؤشر يقيس الإدراكات الحسية (وجهات النظر) لمدى وجود الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، ومدى تقديم الرشاوى والعمولات الى المسؤولين الحكوميين، والتي تعمل كعيب ضريبي إضافي يفرضه الفساد على الشركة.

وتتراوح تقديرات كل مؤشر ما بين -2.5، و+2.5 والقيم الموجبة العليا هي الأفضل. ومن خلال الجدول رقم (1) والذي يوضح تقدير الأردن على هذه المؤشرات لسنوات مختلفة نلاحظ ما يلي:

1. جاء تقدير الأردن على مؤشر التعبير عن الرأي والمساواة بالقيم السالبة، وضمن المستوى المتدني، وقد شهدت الثلاث السنوات الأخيرة على الجدول تراجعاً ملحوظاً على هذا المؤشر.

2. جاء تقدير الأردن على مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف بالقيم السالبة أيضاً، وضمن المستوى المتدني، وإن كان هناك تحسناً في الثلاث السنوات الأخيرة، إلا أنه يبقى بالقيم السالبة.

3. جاء تقدير الأردن على مؤشر فاعلية الحكومة بالقيم الموجبة، وضمن المستوى المتوسط، مع حدوث تحسن طفيف خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

4. جاء تقدير الأردن على مؤشر النوعية التنظيمية بالقيم الموجبة، وضمن المستوى المتوسط، وقد شهد تنذباً ملحوظاً خلال الثلاث السنوات الأخيرة.

5. جاء تقدير الأردن على مؤشر سيادة القانون بالقيم الموجبة، وضمن المستوى المتوسط، وشهدت الثلاث السنوات الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً لتقدير الأردن على هذا المؤشر.

6. جاء تقدير الأردن على مؤشر محاربة الفساد بالقيم الموجبة، وضمن المستوى المتوسط، وتراجعت هذه القيم بشكل ملحوظ خلال الثلاث السنوات الأخيرة على الجدول.

ويتضح من مؤشر محاربة الفساد حدوث تقدم جيد على صعيد مكافحة الفساد مقارنة مع المؤشرات الأخرى كذلك فإن مؤشر فعالية الحكومة قد أشار إلى معدل تحسن سنوي ولكن بمعدل أقل خلال الفترة، وفيما يتعلق بالتنوع والتنظيمية فلم تحقق أي اتجاه إيجابي خلال نفس الفترة. أما مؤشر الاستقرار السياسي فقد أضحى سالباً طوال الفترة، وإن مال إلى التقدم الطفيف في الثلاث السنوات الأخيرة. وجاءت هذه القيم نتيجة الوضع السياسي غير المستقر والتوترات الأمنية التي تشهدها بعض الدول المجاورة للأردن، وخاصة فلسطين، وما حصل من غزو دول التحالف للعراق بداية 2003، وكذلك التفجيرات الإرهابية التي حصلت في بعض فنادق العاصمة عمان في العام 2006. بالمقابل فإن مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة هو الأسوأ، حيث أخذ قيم سلبية خلال الفترة مشيراً إلى وضع ضعيف جداً.

جدول رقم (1)

تقدير الأردن وفق مؤشرات الحكمية للفترة (2003-2009)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر							
التعبير عن الرأي والمساءلة	0.67-	0.54-	0.49-	0.62-	0.64-	0.71-	0.85-
الاستقرار السياسي	0.26-	0.34	0.23	0.53	0.32	0.29	0.23
غياب العنف	0.25	0.16	0.10	0.19	0.22	0.27	0.28
فاعلية الحكومة	0.21	0.32	0.25	0.41	0.35	0.34	0.36
النوعية التنظيمية	0.32	0.39	0.43	0.45	0.51	0.49	0.38
سيادة القانون	0.39	0.46	0.33	0.38	0.32	0.38	0.41
محاربة الفساد							

* المصدر: World Bank , Governance Matters, Country Data Report For Jordan (2009-2003)

(2003)

2-6 الإستثمار الأجنبي المباشر:

2-6-1 مقدمة:

أدى الإستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الإقتصاد العالمي معظم تلك الريادة وتتمثل هذه التغيرات في: الإتجاه نحو إقتصاد السوق في معظم الدول النامية، وتحرير نظم التجارة والإستثمار، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الإقتصادي العالمي.

وقد أعطى الإستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي، من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل، وريادة الأجور واستجابة رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، رالت حركة للتجارة بشدة، كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد، للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة (نوير، 2004).

2-6-2 مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر على أنه تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الإستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار (أبو قحف، 2003).

ويعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: قيام شركة أو مشاة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويوصف الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (صندوق النقد الدولي، 2005).

2-6-3 أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر، إستناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الإستثمار، وقد أمكن تصنيف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1. إستثمارات باحثة عن المصانير: يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال الميزة النسبية للدول، ولا سيما تلك العنية بالمواد الأولية كالنقط والغار والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الإستفادة من انخفاض تكلفة العمالة، أو وجود عمالة ماهرة ومدرّبة.
 2. إستثمارات باحثة عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الإستثمار عادة، إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في الدول المتلقية للإستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية)، ولا سيما تلك التي كان يصدر إليها في فترات سابقة.
 3. إستثمارات باحثة عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الإستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة، كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.
 4. إستثمارات باحثة عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع من الإستثمار بقيام الشركات بعمليات تملك، أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية (حضر، 2004).
- وفي سياق مواز، هناك العديد من التصنيفات للإستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة للإستثمار)، أو من وجهة نظر الدولة المتلقية، فمن منظور الدولة المصدرة للإستثمار، هناك ثلاثة أنواع للإستثمار الأجنبي المباشر هي: الأفقي، والعمودي، والمحتلط. يهدف النوع الأول إلى التوسع الإستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع، أو إنتاج سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً، أما النوع الثاني فيهدف إلى إستغلال المواد الأولية (الإستثمار العمودي الحظفي)، أو الإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الإستثمار العمودي الأمامي)، في حين يشمل الإستثمار الأجنبي المباشر المحتلط النوعين المشار إليهما. أما من منظور الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي: الإستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات، والإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية (Zhang, 1997).

2-6-4 فوائد الإستثمار الأجنبي لمباشر:

شكلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويختلف الإستثمار الأجنبي المباشر

عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة، كونه يستند إلى حد كبير على الرؤية المستقبلية طويلة المدى للمستثمرين، لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال انشطتهم الاقتصادية. ومن المنافع التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتلقية ما يلي:

1. توفير مصدر متجدد وشروط جيدة، للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

2. الإسهام في تنمية الملكية الوطنية، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي، وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار، أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

3. تسهيل حصول الدول المضيقة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، خاصة لبعض أنواع الصناعات.

4. توفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة، وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.

5. تنكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من مفاعيل عديدة تتمثل في حفص الإحتكار، وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

6. المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما الشركات الأجنبية الكبيرة، التي لها أفضل الإمكانيات للعباد إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.

7. الإسهام في تحسين وصعية ميراث المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير، وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية (المسظمة العربية لضمان الاستثمار، 2006).

وما يفرض تلك المنافع، تنافس الدول السامية للفوز بأكبر حصة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتمداها الكثير من الإمتيازات والتسهيلات والحوافز لجذب المستثمرين. وفي حين أن بعض هذه الدول فتحت المجال أمام الاستثمار الأجنبي في كل القطاعات، وقد قامت دول أخرى بإستثناء بعض القطاعات باعتبارها إستراتيجية أو تمس الأمن القومي والإقتصادي للدولة.

وقد يكون من الخطأ التصور بأن المصالح التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الحصول عليها بدون تكلفة، فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من وراء تدويل قشطتهم، كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الإستثمار في دول أخرى، تسعى من وراء ذلك الى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، ما يعني أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الإستثمار. وتعمد درجة إستفادة كل طرف إلى حد كبير، على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الإستثمار الذي يمثل العلاقة بين الطرفين.

ويمكن القول-بوجه عام-أن قضايا التكلفة والعائد المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر فقط على ممارسات المستثمر الاجبي، وانما تتوقف ايضا على الكثير من العوامل التي تشكل في أساسها حصانصر بيئة ومناخ الإستثمار في الدول المصيفة.

2-6-5 العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر:

إن ما يدفع الشركات للإستثمار في بلد ما هو توفر بيئته التي تستجيب لاهداف هذه الشركات، وعليه فإن البلدان المضيفة للإستثمار يتوجب عليها توفير الشروط للكفيلة بجذب هذه الإستثمارات وسط المحيط العالمي المتميز بشدة المنافسة بين مختلف الدول صناعية كانت أم نامية(عبدالقادر، 2004). وفي هذا الصدد من تحليلنا لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، سنطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في إسيابه، وأهم الشروط الواجب توفيرها من طرف البلد المضيف من أجل جذب المريد من الإستثمار الأجنبي المباشر، قبل الحوص في استعراض واقع الإستثمار الأجنبي بالأردن.

أ) العوامل المؤثرة في إسياب الإستثمار الاجنبي المباشر:

نظرا لشدة التنافس الدولي من اجل جذب الإستثمار الاجنبي المباشر، فإن على الدول المعنية معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في إسيابه، والعمل على توفيرها داخل البلد. وفي هذا الصدد هناك عاملان أساسيان يحكمان قرار الإستثمار هما:

1. مدى توفر فرص جيدة للإستثمار: حيث يتوقع المستثمر الأجنبي من مثل هذه الفرص، أن تحقق عائدا مجريا يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دول أخرى، أو قطاعات أخرى، ويتطلب ذلك ثبوت جدوى مشروع الفرصة الإستثمارية من كل جوانبه الفنية، والمالية، والإدارية، والتسويقية.

2. مدى توفر مناخ الإستثمار الملائم؛ يقصد بمناخ الإستثمار: مجمل الظروف والأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمؤسسية، والقانونية، وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة (أبو قحف، 2003). وتعدالظروف سالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعبها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر جانبية أو طارئة للإستثمار. وتجدر الإشارة الى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة سلفا تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين دولة متقدمة، وأخرى نامية.

(ب) شروط جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل الإلتواء لمجموعة الدول الأكثر جدبا للإستثمار المباشر، والتي تضم أهم الدول التي تستقطب جل الإستثمار الأجنبي في العالم يجب تحقيق كل الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي (Montero, 2008).

يجب التمييز هنا بين الشروط الأساسية، والشروط المكملة لجذب الإستثمار الأجنبي على

النحو التالي:

1. الشروط الأساسية لجذب الإستثمار:

وتتمثل هذه الشروط للظروف القليلة للإستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الإستثمار الأجنبي، والتي لا يمكن في حال عدم توفرها إستظار قدوم المستثمرين، وطبيين كانوا ام اجانب. يتمثل الشرط الاول في توفير الإستقرار السياسي و الإقتصادي، فتوفر إستقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستعناء عنه، ويتوقف عليه الإستثمار، وحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي.

يلقي الإستقرار الإقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الإستقرار السياسي، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الإستقرار الإقتصادي في تحقق تورات الإقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار، ومن أهم المؤشرات الإقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الإقتصادي للإستثمار نذكر العناصر التالية:

• مؤشرات الإقتصاد الكلي: ومنها توازن الميراثية العامة (التحكم في عجز الميزانية)، وتوازن ميزان المدفوعات، والتحكم في معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف، والمديونية المتدنية.

• العناصر الاقتصادية لجذب الاستثمار: ومنها حرية تحويل الأموال (وخاصة الأرباح والعوائد)، والحوافز الضريبية والجمركية للاستثمار، والقوانين الإجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، والإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار (كإجراءات الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية).

أخيراً وضمن الشروط القبلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب التأكيد على ضرورة استقلالية النظام القضائي، وتوفير الشفافية في السياسات الاقتصادية للدولة.

2. الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي:

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح للبلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاندة له، ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي:

1. حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته، بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر إنجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها، والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيراً - وهذا شرط أساسي - لكن يجب أن يكون السوق ديناميكياً وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا على سبيل المثال.

2. توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة، وبالتالي فتوفر عرص عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف، لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي. إن النحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل حالياً، لا يحلّ إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الاستثمار.

3. تطور قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (الهاتف، الانترنت، البريد....)، والمواصلات (البرية، والجوية، والبحرية، والسكك الحديدية). فطبيعة المشاة الدولية تفرض عليها أن تضمن الإتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

4. توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يعتبر احد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح العرصة امام الشركات الأجنبية للقيام بعمليات الاندماج و التملك، كما ان حصص هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايها توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاوله من الباطن، والتي تسمح بتخصيص التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى (Wheeler, 1999).

2-6-6 مفهوم مناخ الاستثمار:

يرجع الاقتصاديون السبب في إنخفاض النمو الاقتصادي، وتباطؤ عملية التنمية الإقتصادية إلى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بمشكلة التمويل، وهي الفرق بين الإحار المحلي والإستثمارات المطلوبة لتحرير النمو الإقتصادي، وتعد هذه المشكلة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية. لذا قد كان اهتمام معظم الدول النامية بحل هذه المشكلة عبر تشجيع الإحار المحلي، وتحفيز الإستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تهيئة وتحسين مناخ الإستثمار (نوير، 2004).

ويعرف مناخ الإستثمار على أنه مجمل الأوضاع والإتجاهات الإقتصادية، والسياسية والتشريعية والإدارية، التي تؤثر في جذب وتنشيط الإستثمارات، ولا تتوقف العوامل المحددة لبينة الإستثمار على الأوضاع الحالية فقط، بل تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها (الفرجاني، 2007).

كما أنه يمكن ربط مفهوم مناخ الإستثمار بمجال السياسات الإقتصادية الكلية، ذلك من خلال تعريف البينة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، على أنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموارد العلمية، وعجز محتمل في ميران المدفوعات، بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية، أو من خلال الإقتراض العادي من أسواق المال العالمية، كما تتصف بمعدلات متكبدة من التضخم، وسعر صرف مستقر وبيئة ميسارية ومؤسسية ثابتة وشفافة، يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والإستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.

إن الأهداف التنموية للدول المصيفة، ليست من أولويات الشركات الأجنبية والمستثمرة خارج حدودها في مناطق مختلفة من العالم، لذلك فإنه لا يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن

يكون عاملاً لتدعيم مسار التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة له، ما لم ترق هذه الدولة بسياسات تحسين مباحها الاستثماري إلى المستوى الذي يريده من قدراتها التفاوضية لاشراك العمالة المحلية، واستيراد التكنولوجيا واعادة استثمار الأرباح. وهناك العديد من الدول النامية بحاجة إلى لتقللة ونوعيتها أكثر من حاجتها لرؤوس الأموال.

ترتبط جاذبية اي دولة للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مباحها الاستثماري، الأمر الذي يبرر التباين الملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة، وبين الدول النامية فيما بينها. وبما أن الشركات الأجنبية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار الففوفية والتنظيمية، والإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية، لذلك فانه من الخطأ إقتصار جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعض هذه المتغيرات دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعاً، في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للدولة المضيفة، ومصالح الشركات المستثمرة (العيسوي، 2003).

وعليه فانه يسعى على الدولة التي تتطلع لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة اتباع السياسات الإقتصادية والتنظيمية، والقانونية الملائمة، للإستفادة وبقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية، التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدامها لغرض النهوض بإقتصادياتها لإحداث التنمية المنشودة، التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، التي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال.

2-7 واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

يرتبط تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي في الأردن بعاملين أساسيين، يتمثل العامل الأول في التطورات والظروف الإقتصادية الدولية، التي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة ورنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني، فقد يرتبط بالتوجهات الإقتصادية التي اعتمدها الأردن، والإفتتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور إستراتيجيات تنموية جديدة.

لقد أدرك الأردن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها المؤثر في جهود التنمية الإقتصادية الشاملة في ظل محدودية المحركات المحلية، وقصورها عن تلبية الحاجات الإستثمارية المتزايدة، وحاجته إلى الخبرات الإدارية والعية والتكنولوجية الحديثة التي توفرها هذه الإستثمارات، وسعيه إلى العاذا للأسواق العالمية وريادة قدرته التنافسية، في ظل إبتهاجه لسياسة الإفتتاح التجاري. كما ويعول الأردن كثيراً على الاستثمار الخارجي في توفير فرص

عمل ذات قيمة مضافة عالية، وتمويل المشاريع التنموية في ظل محدودية الموارد الطبيعية والمالية للمملكة، وانطلاقاً من هذا التوجه، أخذ الأردن بالتنافس والتسابق بتقديم مختلف أنواع الحوافر والتسهيلات للاستثمارات الأجنبية، وتوفير أفضل مناخ استثماري لها كي تتمكن من تحقيق أهدافها، وبالتالي تحقيق أكبر استفادة ممكنة من المزايا التي تحققها هذه الاستثمارات على الصعيد الاقتصادي.

2-7-1: حوافز الاستثمار في الأردن

منذ أن باشر الأردن الإصلاحات الاقتصادية، والتوجه نحو اقتصاد السوق، تم اتخاذ العديد من القرارات وتعديل العديد من القوانين التي تصب في هذا الاتجاه، ويعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995 وتعديلاته أحد أهم هذه القوانين، وفتح هذا القانون المجال للقطاع الخاص الوطني، والأجنبي من أجل الاستثمار، وإعفاء من القيود التي كانت موجودة في ظل القوانين السابقة.

ويعتبر هذا القانون إطاراً تشريعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحفيز الاستثمارات المحلية، لما تضمنه من مزايا وحوافز وضممات لقوانين الاستثمار، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات: الصناعة، والزراعة، والعقار، والمستشفيات، والنقل البحري والسكك الحديدية، ومدن التسلية والترويج السياحي، ومراكز المؤتمرات والمعارض (مؤسسة تشجيع الاستثمار، 2010).

وفيما يلي أهم المزايا والحوافز التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الأردني للمشاريع الاستثمارية:

الإعفاءات الجمركية:

- تعفى الموجودات الثابتة (الألات، والأجهزة، والمعدات، والآليات، والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع وثالث ومفروشات ولوازم العقار والمستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية.

- تعفى قطع العيار من الرسوم والضرائب الجمركية على أن لا تتجاوز قيمتها 15% من قيمة الموجودات الثابتة التي تتركها هذه القطع.

- تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لعلايات التوسع أو التحديث لو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.

- تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إصافية من الرسوم والصرائب لمشترياتها من الاثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل.

- تعفى من الرسوم والصرائب الريادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كثرت الريادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شغلها أو تغير في سعر التحويل.

التمهيلات الضريبية:

- تستوفي صريفة الدخل الحاصص للصربية للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين، والصناعة، والفنادق، والمستشفيات، والنقل والمقاولات الإنسانية بنسبة (15%)، وبسبة (35%) للشركات ضمن قطاعات البنوك، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، وشركات الصرافة وشركات الوساطة، كما تبلغ صريفة الدخل 25% للشركات الأخرى وصفر للمشاريع الزراعية.

- قسمت المملكة الى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الإقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الإستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الإستثمار المعقمة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من صريفة الدخل (المذكورة أعفا) وصريفة الخدمات الإجتماعية لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الإنتاج الفعلي للمشاريع للصناعية على النحو التالي:

1. 25% إذا كان المشروع في المنطقة للتنمية (أ).

2. 50% إذا كان المشروع في المنطقة للتنمية (ب).

3. 75% إذا كان المشروع في المنطقة للتنمية (ج).

- يعفى المشروع من صريفتي الدخل والخدمات الإجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه، وأدى ذلك الى زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء الإصافية على أربع سنوات.

ضمانات الإستثمار:

عامل قانون تشجيع الإستثمار المستثمر غير الأجنبي معاملة المستثمر الأجنبي حيث منحه الحق أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع إقتصادي،

على أنه لا يجوز أن يمتلك كامل المشروع ضمن بعض قطاعات الخدمات التجارية والمقاولات الإيشائية.

- الحد الأدنى لإستثمار غير الأردني في أي مشروع (50000) خمسون ألف دينار بإستثناء الإستثمار في الشركات المساهمة العامة.

- للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.

- يحق للمستثمر إحراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للإستثمار فيها وما جاء استثماره من عوائد أو أرباح، وحصيلة تصفية استثماره، أو بيع مشروعه، أو حصته أو أسهمه.

- للعاملين الفسيين والإداريين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويباتهم إلى خارج المملكة.

- للمستثمر بموافقة لجنة تشجيع الإستثمار المشكلة بموجب قانون تشجيع الإستثمار، إعادة تصدير الموجودات الثابتة للمعفاة.

- للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة أو التنازل عنها إلى مستثمر آخر مستفيد من أحكام القانون على أن يستعملها في مشروعه.

- للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة للمعفاة، أو التنازل عنها إلى مستثمر أو مشروع آخر غير مستوف لأحكام القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عليها.

- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره، أن يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له إلى تلك الدولة أو المؤسسة بحيث تحل محله.

- لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو إحصاعه لأية إجراءات تؤدي إلى ذلك إلا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة، شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر وبدفع التعويض بعملة قابلة للتحويل.

- تسوى نزاعات الإستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية ودياً، وإذا لم تتم تسوية النزاع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر، فلأي من الطرفين اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع على "المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار"، علماً بأن الأردن قد إنضم إلى عضوية هذا المركز في عام 1972.

2-7-2 حجم تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر الى الأردن:

توضح البيانات والارقام الخاصة بالإستثمار الاجنبي المباشر في الأردن، أن تدفقات هذا النوع من الإستثمار في تنذب وانخفاض ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وكما نلاحظ في الجدول رقم (2)، فقد قفرت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من 434.7 مليون دينار عام 2004 الى 1,072.4 مليون دينار عام 2005 وجاءت هذه القفزة بسبب برنامج الحصص، حيث باعت الحكومة حصصاً لها في عدة شركات من القطاع العام، من أهمها شركة الإسمنت والاتصالات، ومؤسسة النقل العام، وشركة البوتاس العربية، وسلطة المياه، وغيرها في قطاعات السياحة والطيران.

وتزيدت قيمة هذه التدفقات من الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للمملكة إلى أعلى معدلاتها في العام 2006، حيث وصلت إلى 2,512.7 مليون دينار، ثم إنخفضت هذه القيمة لتصل إلى 1,859.1 مليون دينار في العام 2007، وعادت للارتفاع في عام 2008 حيث وصلت إلى 2,005.7، وبدأ الانخفاض الملحوظ خلال العامين الأخيرين إذ وصلت إلى 1,772.9 عام 2009 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 1,208.0 في عام 2010. وجاء هذا الانخفاض بسبب تداعيات الأزمة المالية الإقتصادية العالمية التي حلت بإقتصاديات العالم عام 2008 وامتدت آثارها إلى الأردن وسببت الانخفاض الملحوظ في تدفقات الإستثمار لأجنبي المباشر.

جدول رقم (2)

تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر الى الاردن للفترة (2004-2010) (بالمليون دينار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الإستثمار							
الاجنبي	434.7	1,072.4	2,512.7	1,859.1	2,005.7	1,772.9	1,208.0
المباشر							

المصدر: UNCTAD, World Investment Report(2010-2004)

2-7-3 موقع الأردن في المؤشرات الدولية لمناخ الإستثمار:

تحرص عدد من المؤسسات والمنظمات، على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعد في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن ان تساعد في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد اهم النواقص التي تعاني منها تلك

الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في هذه المؤشرات، وبين مقدار ما يجتنبه من الاستثمار الأجنبي (الفرجاني، 2007).

1- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعتبر تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية واحداً من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن معهد "هيرناج فاوندیشن" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ العام 1995، ويستخدم كإداة لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية. ويستند التقرير في تحليله لمؤشر الحرية الاقتصادية للدول المشاركة فيه إلى 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية، ووجود الحواجز غير الجمركية، ووضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة التدخل الحكومي وبخاصة الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، والملكية الحكومية للأعمال والصناعات، وحصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة، والسياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، والاستثمار الأجنبي وبخاصة القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، والقيود على الملكية الأجنبية للأراضي، ووضع القطاع المصرفي والتمويل، ومستوى الأجور والأسعار، وحقوق الملكية الفكرية، والتشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وأنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

ويلاحظ من الجدول رقم (3) والذي يبين ترتيب الأردن من حيث الحرية الاقتصادية، أن الأردن قد احتل موقعا جيدا نسبيا حيث احتل المرتبة 53 من بين 157 دولة عام 2007، وتقدم إلى المرتبة 52 من بين 179 دولة في العام 2010. ويعتبر الأردن من حيث الحرية الاقتصادية أفضل من عدة دول عربية ومن بينها تونس ومصر.

جدول رقم (3)

ترتيب الأردن على مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة (2007-2010)

السنة	الأردن	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	تونس	مصر	هونغ كونغ
2007	157/53	157/4	157/6	157/69	157/127	157/1
2008	141/58	141/6	141/10	141/98	141/97	141/1
2009	179/51	179/9	179/5	179/82	179/75	179/1
2010	179/52	179/8	179/11	179/95	179/94	179/1

* المصدر (Economic Freedom of the World, Index of Economic Freedom (2010-2007)

2- مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشراً للشفافية، أو النظرة للصاد وذلك منذ العام 1995، لتعكس درجة النجس في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية، لغرض تحرير الشفافية وجهود محاربة الفساد. ويحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة لتحديد مدى نقشي الفساد في الدولة، ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

وكما هو مبين في الجدول رقم (4) فإن ترتيب الأردن قد شهد تراجعاً ملحوظاً في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة الأخيرة، حيث أنه قد حصل على 5.1 درجة في عام 2008 وتراجعت هذه القيمة لتصل 4.7 درجة عام 2010.

جدول رقم(4)

ترتيب الأردن على مؤشر الشفافية للفترة (2000-2010)

السنة	مؤشر الفساد	
	الترتيب	القيمة
2000	90/39	4.6
2001	91/37	4.9
2002	102/40	4.5
2003	133/43	4.6
2004	145/37	5.3
2005	158/37	5.7
2006	163/40	5.3
2007	179/53	4.7
2008	180/47	5.1
2009	180/49	5.0
2010	180/54	4.7

المصدر: (Transparency International, Corruption Perceptions Index (2010-2000)

3- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجموعة (Political Risk Services) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ العام 1980، ويعتمد المؤشر على ستة مؤشرات تحدد في مجملها درجة المخاطر السياسية، والإقتصادية، والدين العام، وتصنيف الديون، والأداء الهيكلي، إضافة إلى الأسواق المالية والقطاع المصرفي. حيث يشير المؤشر إلى مخاطر الاستثمار في بلد ما، ويعتمد على التغيرات في بيئة الأعمال التي قد تؤثر سلبا في الأرباح التشغيلية أو قيمة الأصول، ويستند المؤشر إلى تجميع المعلومات من محلي المخاطر، واستطلاع التوقعات الإقتصادية والدخل القومي الإجمالي، وبيانات البنك الدولي وتصنيف وكالة مودير الائتمانية، وستاندراند بورز، وفيتش، ومجموعات آراء منظمة التعاون والتنمية، وبنك الولايات المتحدة للاستيراد والتصدير إضافة إلى العديد من المنظمات الدولية، وهذا المؤشر يقيم مخاطر البلد عبر تحديد وزن للعنا

الست: المخاطر السياسية Political Risks، والأداء الاقتصادي Economic Performance، ومؤشرات الديون Indicators Debt، والتقييم الهيكلي Structural Assessment، والتصنيفات الائتمانية Credit Ratings، وسهولة الحصول على التمويل المصرفي، والدخول إلى أسواق رأس المال Capital & Access to Bank Finance Markets.

وقد حلّ الأردن بالمرتبة 68 عالمياً بمؤشر مخاطر الدول "Country Risk"، لعام 2011م من بين 185 دولة شملها المؤشر، متراجعا بمرتبة واحدة عن العام 2010م بحصوله على المرتبة 67. ويصنف الأردن ضمن الدول التي تأتي في الفئة الثالثة على المؤشر بدرجة مخاطر معتدلة، علماً بأن الدول تصنف ضمن أربع فئات على المؤشر وهي: الفئة الأولى وتصم الدول التي تكون فيها درجة المخاطر محفصة جداً، والفئة الثانية وتصم الدول التي تكون فيها درجة المخاطر محفصة، والفئة الثالثة وتضم الدول التي تكون درجة المخاطر فيها معتدلة، والفئة الرابعة وتصم الدول التي تكون درجة المخاطر فيها مرتفعة.

4- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

ويعد هذا التقرير ضمن سلسلة تقارير سنوية صادرة عن البنك الدولي، والتي تقوم بدراسة القوانين والأنظمة التي تعزز بيئة الأعمال، وتلك التي تحد منها، للدول المشاركة بناء على 41 مؤشراً فرعياً.

ويعكس مؤشر ممارسة الأعمال الزمن وعدد الإجراءات اللازم القيام بها، من أجل تأسيس عمل تجاري في بلد معين، ويتم تقييم المؤشر من خلال تحليل عدة مراحل من حياة العمل التجاري وهي: التأسيس، والتعامل مع التراخيص، وتسجيل الملكية، والحصول على القروض، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود وإغلاق العمل. ولاقيس هذا التقرير بيئة أنشطة الأعمال من سائر جوانبها التي تهم الشركات والمستثمرين، مثل العوامل المتعلقة بالأوضاع الامنية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والفساد، ومستوى مهارات القوى العاملة أو قوة الأنظمة المالية.

وكما نلاحظ من الجدول رقم (5) والذي يبين ترتيب الأردن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة (2007-2011)، فإن مرتبة الأردن قد تراجعت تراجعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، وقد جاء الأردن ضمن الـ 183 دولة المشاركة بالمرتبة 111 للعام 2011 مقارنة بالمرتبة 107 في عام 2010 متأخراً بذلك 4 مراتب.

جدول رقم(5)

ترتيب الأردن على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للفترة (2007-2011)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
المرتبة	94	101	104	107	111

المصدر: World Bank, Index of Doing Business (2011-2007)

5- تقرير التنافسية العالمي:

يصدر المؤتمر الإقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي، الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمهارة اقتصادياً مع الدول الأخرى، لتحقيق التنمية المستدامة وريادة الكفاءة الاستراتيجية، باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال. حيث تعتمد تنافسية الدول، على قدرتها على تأمين بيئة أعمال مناسبة تمكنها من تنمية تجارتها الخارجية، من خلال تطوير أدائها في الأسواق الخارجية، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على قدرة الإقتصاديات على جذب الإستثمارات الأجنبية، وتوظيفها مع الإستثمارات المحلية بالطريقة المثلى، لتسريع النمو الإقتصادي، والوتيرة التنموية لكل من هذه الدول.

يغطي تقرير التنافسية العالمي باهتمام متزايد من قبل صناع القرار حول العالم، بما يتضمنه من ترتيب لدول العالم وفقاً لمقدرتها التنافسية، ويعتبر التقرير أحد المصادر التي تساعد مختلف دول العالم على تحديد جوانب القوة والضعف في إقتصاداتها، وبيئة أعمالها بالنسبة للدول الأخرى.

وقد صنف التقرير الأردن ضمن الدول المتحولة، والتي تقع ضمن المرحلة الإنتقالية بين مرحلة الإقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الإقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية. أما فيما يتعلق بتصنيف الدول على أساس التنافسية، فيعتمد التقرير في هذا التصنيف على مؤشر التنافسية العالمي، الذي يتألف من ثلاث مجموعات رئيسية، وهي المتطلبات الرئيسية، ومحركات النمو، وعوامل الابتكار والتطور. وتضم المجموعة الأولى أربعة محاور، وهي المؤسسية والبيئة التحتية، والإقتصاد الكلي، والتعليم الأساسي، والصحة. كما تضم المجموعة الثانية ستة محاور، وهي التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأسواق المالية، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق. في حين تضم المجموعة الثالثة محورين، هما محور مدى تطور بيئة الأعمال، ومحور الابتكار.

وبالنظر إلى الجدول رقم(6)، والذي يوضح ترتيب تنافسية الأردن حسب مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2007-2010)، نجد أن ترتيب الأردن قد تراجع 16 مرتبة، ليحتل المرتبة 65 من أصل 139 دولة شاركت في التقرير عام 2010، مقابل حصوله على المرتبة 49 من أصل 133 دولة شاركت في التقرير عام 2007، وبذلك يكون الأردن قد خرج من تصنيف أعلى 50 دولة، وهو التصنيف الذي حافظ عليه لسنوات عديدة. وبالسنة لترتيبه على الثلاث المجموعات الرئيسية المكونة لمؤشر التنافسية خلال الفترة المذكورة، نجد أنه قد تراجع 11 مرتبة في مجموعة المتطلبات الرئيسية والتي تضم أربعة محاور هي: المؤسسية والبيئة التحتية، والإقتصاد الكلي، والتعليم الأساسي، والصحة. كما تراجع أيضا 11 مرتبة في مجموعة عوامل الابتكار والتطوير، والتي تضم محورين هما: تطور بيئة الأعمال، والابتكار. وتراجع بمقدار 9 مراتب في مجموعة محفزات النمو والتي تضم ستة محاور هي: التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور الاسواق المالية، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق.

جدول رقم (6)

ترتيب تنافسية الأردن على مؤشر التنافسية العالمي (2007-2010)

السنة	2007	2008	2009	2010
عدد الدول	131	134	133	139
مرتبة الأردن في المؤشر	49	48	50	65
المتطلبات الأساسية	46	47	46	57
محفزات الكفاءة	64	63	66	73
عوامل الابتكار	54	47	51	65

المصدر: World Economic Forum The Global Competitiveness Report(2010-2007)

2-7-4 تحليل المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الاردن:

بناءً على ما تقدم، ومن تحليل المؤشرات الدولية المشار إليها أعلاه يمكن القول، أن مفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين، والسياسات والمؤسسات، والخصائص الهيكلية المحلية، والإقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التي تؤثر في ثقة المستثمر وتوقعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في النظم الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية، حيث أن العالوية العظمى من الشركات عابرة القارات، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى، التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المصيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر (المسلم، 2006).

وعليه يمكن القول، أن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، يعد أحد المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير، والسياسات النقدية المتقلبة، وسياسات سعر الصرف المتصاربة، وضعف الأنظمة المالية والصريية في الكثير من تلك الدول، ساهمت كل هذه العوامل في المعدلات العالية والمتغيرة للتصحم وأسعار الفائدة، وفي خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية، وأدت هذه النتائج إلى تشوية المناخ الاستثماري في هذه المجموعة من الدول. في مقابل ذلك نجد أن مجموعة الدول التي حققت استقراراً في الاقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستقرار الاقتصادي يعتبر من أهم الحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى وجود هيكل صريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر، فضلاً عن أهمية وجود إستثمارات حكومية في البنى الأساسية.

وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة، استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الأردن وهي:-

أولاً - مؤشر النمو الاقتصادي.

ثانياً - مؤشر السياسة النقدية.

ثالثاً - مؤشر السياسة المالية.

رابعاً - مؤشر سياسة التوازن الخارجي.

لولاً - مؤشر النمو الاقتصادي:

غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما بطوي عليه ذلك من إمكانيات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفصي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي، أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ

قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي (Rodrik, 2007).

ويشير مؤشر النمو الاقتصادي في الأردن، إلى أن أداء الاقتصاد الأردني قد بدأ يتعافى من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تأثر الاقتصاد الأردني بتداعيات هذه الأزمة، وانخفض معدل النمو من 7.6% عام 2008 إلى 3.3% عام 2009، ولكنها عادت وتيرة النمو الحقيقي في المملكة إلى الارتفاع لتصل إلى 3.1% في عام 2010، وقد جاء التحسن في النمو المسجل لعام 2010 مدفوعاً بالانتعاش الحاصل في أداء القطاعات الخدمية داخل الاقتصاد الوطني من ناحية، وفي نمو الأنشطة التصديرية إلى الخارج من ناحية أخرى. ويبين الجدول رقم (7) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2010) ..

ثانياً - مؤشر السياسة النقدية:

عادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية، ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري، من خلال تدني الثقة بالعملية الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير، وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما يطرأ إليه في بعض الأحيان باعتباره مؤشراً لدرجة الاستقرار السياسي، خصوصاً في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المصاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، وابتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفقاً بعيداً المدى. وقد تتبع حكومة بلاد ما سياسة نقدية إنكماشية أو توسعية، وفقاً لطبيعة إختلال الوضع الاقتصادي للبلاد، ويترتب على اتباع السياسة النقدية الإنكماشية لعلاج التضخم، وعجز ميران المدفوعات، مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار تتمثل أهمها فيما يلي:

- 1- إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض، وبالتالي زيادة تكاليف المشروع، وانخفاض هامش الربح المتوقع.
- 2- إن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تصيق حجم السوق، وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار.

أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي، وقدرته على الإنتاجية

للزيادات في الطلب الكلي، والا أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم (صندوق النقد العربي، 2006).

وبنتج تطور معدلات التضخم السائدة في الإقتصاد الأردني، نجد أن معدل التضخم بلغ 0.7 % لعام 2000، واستمر بالتزايد بعد ذلك، ويلاحظ أن عام 2004 قد سجل قفزة واضحة في معدل التضخم حيث بلغ حوالي 3.4 %. ويعزى ذلك إلى غزو دول التحالف للعراق وما رافق ذلك من توقف في تدفق النفط العراقي، وبحول عدد كبير من العراقيين إلى الأردن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بشكل كبير ولا سيما العقارات. أما القفزة الثانية فحدثت عام 2006، حيث ارتفع إلى 6.25 % ثم انخفض في عام 2007 إلى 4.7 %، ثم عاد للارتفاع بشكل كبير عام 2008 ليصل إلى 14 % متأثراً بارتفاع الأسعار عالمياً ولا سيما أسعار النفط التي سجلت ارتفاعاً غير مسبوق في هذا العام، كون الأردن يستورد كامل إحتياجاته النفطية من الخارج. بينما شهد في عام 2009 انخفاصاً ملموساً بحيث تحول معدل التضخم إلى سالب 0.7 %، ويعزى هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة العالمية التي حلت باقتصاديات العالم، والتي بدورها أثرت على الإقتصاد الأردني، ثم عاد معدل التضخم إلى الزيادة في عام 2010 ليصل مستواه إلى 5 % في ضوء إحصار تداعيات الأزمة المالية، والارتفاع المتوالي لأسعار النفط عالمياً، وما رافقها من سياسة رفع الدعم عن المشتقات النفطية بالاصافة إلى الإرتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية. وبين الجدول رقم (7) معدلات التضخم خلال الفترة (2006-2010).

ثالثاً- مؤشر السياسة المالية:

عادةً ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية، ويقاس بنسبة العجز في الموارد العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف الإقتصادات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تصخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير استقرار اقتصادي. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموارد العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقرها الحكومات، ويستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات.

وتتبع الحكومات سياسات صريحية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة ومنها:

(1) قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرص صرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئاً إضافياً على المستثمر، ويريد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح.

(2) قد تحفز الحكومة من إنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه لفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي. حيث أنه عادة ما يكون الاستثمار العام مكملًا للاستثمار الخاص والأجنبي، ويتجه الاستثمار العام لما إلى أنشطة إنتاجية حيوية بحجم عها الاستثمار الخاص لإحساس عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع، وأما يتجه إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضاً لتشجيع الاستثمار الخاص. كما قد تحفز الحكومة من إنفاقها الجاري مما يؤدي إلى تخصيص الطلب وتضييق نطاق السوق (الزبيدي، 2002).

وفي الأردن، تعتبر مشكلة العجز في الموارد مشكلة مزمنة ومستمرة بسبب زيادة مستوى النفقات العامة على مستوى الإيرادات العامة، وقد شهد العجز في الموارد تدبلاً مستمراً في الفترة (2006-2010)، حيث كانت نسبته 4 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 لتصل إلى 5 8 % من الناتج في عام 2009 ثم تراجعت هذه النسبة لتصل 4 5 % من الناتج المحلي في عام 2010. وقد جاء هذا التراجع الأخير في عجز الموارد بفصل حرمة الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الحكومة الأردنية والتي أدت إلى نمو الإيرادات، وتراجع النفقات العامة بوبين الجدول رقم (7) معدل العجز في الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2010).

رابعاً- مؤشر سياسة التوازن الخارجي:

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الخارجي كمؤشر يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.

وقد تلجأ الحكومة إلى تخصيص قيمة عملتها الوطنية لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، غير أن هذا التخصيص سيترك أثراً سلبياً على المناخ الاستثماري، حيث أن ارتفاع معدلاته ستضعف الثقة في العملة الوطنية، وما يتبع ذلك من ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات. ويرداد هذا الأثر السلبي على المناخ الاستثماري، كلما ردت حاجة المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة. وهي المقليل قد لا يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، إذا لم تتح لها فرصة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وإذا لم تكن السلع القابلة للتصدير، على درجة كبيرة من الجودة والانعكاس في السعر كي تستطيع المنافسة، كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة، وقد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة مما يفسد المناخ الاستثماري (صندوق النقد العربي، 2006).

وكما يلاحظ من الجدول رقم (7) فقد ارتفع العجز في الحساب الجاري خلال العام 2010 ليصل 4.8 % مقارنة بـ 4.5 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. ولكنه تحسن تحسناً ملحوظاً عن الفترة (2006-2008) حيث بلغ أعلى مستوى له في العام 2007 حيث بلغت نسبة العجز فيه 16.2 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (7)

أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بمناخ الاستثمار في الأردن للفترة (2006-2010)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	7.9	8.5	7.6	2.3	3.1
معدل التضخم (%)	6.3	4.7	13.9	-0.7	5.0
العجز/الوفر في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4.0	-4.9	2.1	8.5	5.4
العجز/الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	11.0	16.2	-9.0	-4.5	-4.8
الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	23.6	21.7	22.6	41.7	46.8

* المصدر: البنك المركزي الأردني: التقرير السنوي 2010.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

3-1 المنهج العلمي:

يتألف المنهج العلمي للدراسة من مسارين متوازيين، المسار الأول ميداني جرى على مجموعة من شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن مثلت عينة الدراسة، لمعرفة مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وقد تم ذلك من خلال إستبانة وزعت على مديري هذه الشركات، والمسار الآخر نظري، واستخدمت فيه الوثائق والتقارير الدولية والحكومية والبحوث المتوفرة، لتبسيط الضوء على موضوع الدراسة، وتقديم إطار نظري لمفاهيم الدراسة.

3-2 مجتمع وعينة الدراسة:

تتكون مفردات مجتمع الدراسة من شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، علماً بأن الباحث لم يتمكن من الحصول على إطار عام أو قائمة رئيسية لمجتمع الدراسة، لتحديد عدد المجتمع الفعلي من شركات الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تحديد 60 شركة من الشركات المسجلة في مؤسسة تشجيع الإستثمار لتمثل عينة الدراسة، وهي من الشركات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار، حيث تم الحصول على أسماء هذه الشركات بمساعدة أحد الموظفين في المؤسسة.

3-3 مصادر جمع البيانات:

- تم الإعتماد على نوعين من المصادر للحصول على البيانات اللازمة المتعلقة بالدراسة وهي:
- 1- المصادر الأولية: والمتمثلة في المسح الميداني القائم على إستبانة للحصول على المعلومات الأولية التي تحتاجها الدراسة، والتي تمكن الباحث من الحصول على المعلومات الضرورية من عينة الدراسة.
 - 2- المصادر الثانوية: تم الإعتماد على التقارير الدولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتقارير التي تصدرها الحكومة الأردنية، والوكالات والهيئات المختلفة، بالإضافة إلى المجالات العلمية والدراسات والبحوث والكتب وقواعد البيانات المختلفة.

3-4 أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم إستبانة خاصة بموضوع البحث إعمالاً على النموذج المطور من قبل البنك الدولي والبنك الأوروبي للتنمية وإعادة الأعمار والمسمى بـ

(Business environment and Enterprise Performance Survey "BEEPS") (Core Module,2008)، وقد تم تكييف فقرات الاستبانة لكي تتلائم مع أعراس الدراسة، وتغطي كل الجوانب الهامة لتحقيق أهدافها.

و قد تكونت الإستبانة من جزئين هما:

الجزء الأول: خصص هذا الجزء للتعرف على خصائص عينة الدراسة، والتي تشمل (النشاط الاقتصادي، ومجموع رأس المال، وحجم الإستخدام، وهيكل الملكية، وبيانات معنى الاستبانة).

الجزء الثاني: خصص هذا الجزء لجمع البيانات من معرديات عينة الدراسة، ويتكون هذا الجزء من ثمان ولربعين فقرة، تضمنت ثمان فقرات تتعلق بدور التعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وسبع فقرات تتعلق بدور الإستقرار السياسي وغياب العنف، وثمان فقرات تتعلق بدور فاعلية الحكومة، وأحدى عشر فقرة تتعلق بدور النوعية التنظيمية، وتسبع فقرات تتعلق بدور سيادة القانون، وست فقرات تتعلق بدور محاربة الفساد في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

3-4-1 صديق وثبتت أداة الدراسة

1. صديق الأداة:

قام الباحث بعرض الإستبانة على عدد من المحكمين من أساتذة الجامعات الأردنية، وتم الأخذ بأراء المحكمين بخصوص:

1. وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية.

2. مناسبة الفقرة للمستجيب الذي ستطبق عليه الأداة.

3. مدى إنتماء الفقرة للمجال الذي أعدت لقياسه.

4. أية ملاحظات أو اقتراحات أخرى.

وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الإعتار في حذف أو تعديل العبارات، أو إضافة عبارات أخرى.

2. ثبات الاداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم استخدام معادلة كرونيباخ ألفا، وقد بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللإستبانة بشكل عام (97%)، وهي نسبة ممتازة وأعلى من الحد المقبول وهو 60%. والجدول رقم (8) يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (8)

نتائج معاملات ثبات أداة الدراسة باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

المتغير	معامل الثبات
التعبير عن الرأي والمساءلة	0.83
الإستقرار السياسي وغيب العنف	0.93
فاعلية الحكومة	0.97
الوعية التنظيمية	0.98
سيادة القانون	0.81
محاربة الفساد	0.75
الإستبانة ككل	0.97

3-5 مقياس التحليل:

أ تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي، وهو أسلوب يستخدم لقياس الاتجاهات والسلوكيات والتفضيلات، ويعتبر في الإستبيانات وبحاصة في مجال الإحصاء، وهو يتكون من خمس درجات، وقد تم استخدامه هنا لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية
1	غير مهم
2	قليل الأهمية
3	متوسط الأهمية
4	مهم
5	مهم جدًا

ب- تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كالتالي:

جدول رقم (10)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الدرجة	الأهمية
3.66 - فما فوق	مرتفع
2.33 - 3.65	متوسط
أقل من 2.33	منخفض

6-3 المعالجة الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتشمل مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-test).

الفصل الرابع

عرض وتحليل النتائج

1-4 المقدمة:

يهدف هذا الفصل الى عرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل اليها، حيث يبدأ بتناول وصف خصائص عينة الدراسة، يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة ومن ثم إحتبار فرضياتها.

2-4 وصف خصائص عينة الدراسة:

1. النشاط الإقتصادي:

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن ما نسبته (44.2%) من المستجيبين هم من الشركات العاملة في قطاع الخدمات، في حين أن ما نسبته (34.6%) من المستجيبين هم من شركات القطاع التجاري، ومثلت نسبة المستجيبين من شركات القطاع الصناعي ما مقداره (21.2%) من عدد المستجيبين الكلي. مما يعني أن الشركات العاملة في قطاع الخدمات مثلت النسبة الأكبر من بين عدد الشركات الممثلة لعينة الدراسة وهذا يعكس طبيعة الإقتصاد الأردني، حيث أنه اقتصاد حتمي بالدرجة الأولى، وتلتهأ نسبة الشركات العاملة في قطاع التجارة، وجاءت أقل نسبة للشركات العاملة في القطاع الصناعي.

جدول رقم (11)

توزيع عينة الدراسة حسب النشاط الإقتصادي

النشاط الإقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
صناعة	22	21.2
تجارة	36	34.6
خدمات	46	44.2
المجموع	104	100.0

2. مجموع رأس المال:

يشير الجدول رقم (12) أن ما نسبته (44.2%) من المستجيبين هم من الشركات التي مجموع رأس مالها ما بين 5-10 مليون دينار أردني، وبالمقابل فإن ما نسبته (32.7%) من المستجيبين هم من الشركات التي مجموع رأس مالها أقل من 5 ملايين دينار أردني، وأن ما

نسبته (23.1%) من المستجيبين هم من الشركات التي مجموع رأس مالها 11 مليون دينار أردني فأكثر، وهذا يعني أن الشركات التي مجموع رأس مالها ما بين 5-10 مليون دينار أردني قد حازت على النسبة الأكبر من بين عدد الشركات الممثلة لعينة الدراسة، فيما جاءت نسبة الشركات التي مجموع رأس مالها أقل من 5 ملايين دينار أردني في المرتبة الثانية من حيث العدد الكلي، وكانت أقل نسبة هي للشركات التي مجموع رأس مالها 11 مليون دينار أردني فأكثر.

جدول رقم (12)

توزيع عينة الدراسة حسب مجموع رأس المال

مجموع رأس المال	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 ملايين دينار أردني	34	32.7
5-10 مليون دينار أردني	46	44.2
11 مليون دينار أردني فأكثر	24	23.1
المجموع	104	100.0

3. حجم الاستخدام:

يبين الجدول رقم (13) أن ما نسبته (40.4%) من المستجيبين هم من الشركات التي حجم الاستخدام فيها ما بين 50-99 موظفاً، وبالمقابل فإن ما نسبته (34.6%) من المستجيبين هم من الشركات التي حجم الاستخدام فيها أقل من 50 موظفاً، وأن ما نسبته (25.0%) من المستجيبين هم من الشركات التي حجم الاستخدام فيها 100 موظف فأكثر.

ولاعراض هذه الدراسة، فقد صنف الشركات إلى شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، تبعاً لحجم الاستخدام في هذه الشركات وذلك كالآتي:

- إذا كان حجم الاستخدام (أقل من 50 موظفاً)، فإن الشركة صغيرة الحجم.
- إذا كان حجم الاستخدام (50-99 موظفاً)، فإن الشركة متوسطة الحجم.
- إذا كان حجم الاستخدام (100 موظف فأكثر)، فإن الشركة كبيرة الحجم.

وبناء على الجدول أدناه، فإن الشركات متوسطة الحجم قد مثلت النسبة الأكبر في عينة الدراسة، تلتها الشركات صغيرة الحجم من حيث النسبة، وجاءت نسبة الشركات كبيرة الحجم في المرتبة الأخيرة من بين الشركات الممثلة لعينة الدراسة.

الجدول رقم (13)

توزيع عينة الدراسة حسب حجم الاستخدام

حجم الاستخدام	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 50 موظفا	36	34.6
50 - 99 موظفا	42	40.4
100 موظف فأكثر	26	25.0
المجموع	104	100.0

4. هيكل الملكية:

بلاحظ من الجدول رقم (14) أن ما نسبته (82.7%) من المستجيبين هم من الشركات ذات الاستثمار الأجنبي الأردني المشترك، في حين أن ما نسبته (17.3%) من المستجيبين هم من الشركات ذات الاستثمار الأجنبي بالكامل، وهذا يعني أن غالبية الشركات في عينة الدراسة هي شركات ذات ملكية أجنبية أردنية مشتركة، أما الشركات ذات الملكية الأجنبية بالكامل فقد جاءت نسبتها في المرتبة الثانية من بين عدد الشركات في العينة.

جدول رقم (14)

توزيع عينة الدراسة حسب هيكل الملكية

هيكل الملكية	التكرار	النسبة المئوية
أجنبية بالكامل	18	17.3
أجنبية أردنية مشتركة	86	82.7
المجموع	104	100.0

5- بيانات معبى الإستبقة:

أ. المستوى الوظيفي:

يبين الجدول رقم(15) أن ما نسبته (76%) من إجمالي المستجيبين هم بدرجة (مدير)، وبالمقابل فإن ما نسبته (11.5%) من المستجيبين هم بدرجة (نائب مدير عام)، بينما شكل المستجيبون بدرجة (مدير عام) ما نسبته (8.6%) من إجمالي المستجيبين، في حين أن ما نسبته (2.9%) من المستجيبين هم بدرجة (مدير تنفيذي)، أما أقل نسبة للمستجيبين فقد جاءت من درجة (عضو مجلس إدارة) ومثلت ما مقداره (1%) من إجمالي المستجيبين.

جدول رقم(15)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير تنفيذي	3	2.9
عضو مجلس إدارة	1	1.0
مدير عام	9	8.6
نائب مدير عام	12	11.5
مدير	79	76.0
المجموع	104	100.0

ب. المستوى التعليمي:

يتضح من الجدول رقم (16) أن ما نسبته (79.8%) من إجمالي المستجيبين هم من حملة شهادة البكالوريوس، يلي ذلك حملة شهادة الماجستير ونسبة بلغت (9.6%)، وبالمقابل فإن ما نسبته (4.9%) من المستجيبين هم من حملة شهادة الدبلوم العالي، أما حملة شهادة الدكتوراه فقد جاءت نسبتهم (3.8%) من إجمالي المستجيبين، وكانت أقل نسبة لحاملي شهادة دبلوم كلية مجتمع إذ بلغت (1.9%) من العدد الإجمالي للمستجيبين.

جدول رقم (16)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

للمستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم كلية مجتمع	2	1.9
بكالوريوس	83	79.8
دبلوم عالي	5	4.9
ماجستير	10	9.6
دكتوراه	4	3.8
المجموع	104	100.0

ج. سنوات الخبرة:

يشير الجدول رقم (17) أن النسبة العالقة من المستجيبين هم ممن تزيد خبراتهم عن 10 سنوات حيث بلغت هذه النسبة (59.6%)، مما يدل على أن معظم المستجيبين تتوفر لديهم خبرات واسعة، وبالمقابل فإن ما نسبته (23.1%) من المستجيبين تتراوح خبراتهم ما بين 5-10 سنوات، أما نسبة المستجيبين التي تقل خبراتهم عن 5 سنوات فقد بلغت (17.3%) من العدد الإجمالي للمستجيبين.

جدول رقم (17)

توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	18	17.3
5-10 سنوات	24	23.1
أكثر من 10 سنوات	62	59.6
المجموع	104	100.0

4-3 نتائج الإجابات على أسئلة الدراسة:

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف اجابات أفراد عينة الدراسة على الأسئلة، وتم توضيح الإجابات كالتالي:

السؤال الرئيسي:

ما مستوى الدور الذي تحقّقه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن؟

جدول رقم (18)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرئيسي

الرقم	عوامل الحاكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
2	الاستقرار السياسي وغياب العنف	4.15	0.72	مرتفع	1
3	فاعلية الحكومة	3.98	0.79	مرتفع	2
4	التوعية التنظيمية	3.95	0.84	مرتفع	3
5	سيادة القانون	3.57	0.54	متوسط	4
6	مكافحة الفساد	3.33	0.50	متوسط	5
1	التعبير عن الرأي والمشاركة	3.07	0.45	متوسط	6
	المتوسط الحسابي العام	3.68	0.64	مرتفع	

يتّضح من معطيات الجدول رقم (18) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.07-4.15)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للعامل رقم (2) والتي يصر على: "الاستقرار السياسي وغياب العنف" بمتوسط حسابي بلغ (4.15)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للعامل رقم (1) والتي يصر على: "التعبير عن الرأي والمشاركة" بمتوسط حسابي بلغ (3.07).

كما يتّضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (test value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه العوامل كان إيجابياً. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي تحقّقه الحاكمية في جذب الإستثمار الأجنبي

المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة (3.68).

السؤال الفرعي الأول:

ما مستوى الدور الذي يحققه التعبير عن الرأي والمشاركة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن؟

جدول رقم (19)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرع الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
8	وجود الشفافية في السياسات الحكومية وامتلاكية التنبؤ بأي تغيير فيها.	3.62	0.51	متوسط	1
1	إهتمام الحكومة برأي لقطاع الخاص في حالة اجراء تغييرات مهمة في القوانين والسياسات التي قد تؤثر على بيئة عمله.	3.15	0.50	متوسط	2
7	قدرة الشركة على الحصول والإطلاع على المعلومات الخاصة بالتشريعات والقوانين المؤثرة على عملها.	3.11	0.48	متوسط	3
2	سهولة التفاوض مع الحكومة عند وجود أي معوقات تؤثر على عمل الشركة.	3.01	0.38	متوسط	4
3	قدرة الشركة على الانضمام الى التنظيمات والنقابات والغرف التجارية والصناعية واستفادة الشركة من خدماتها.	3.00	0.39	متوسط	5
6	وجود صفحات حرة للإعلام.	2.98	0.39	متوسط	6
5	وجود مساهمة للمسؤولين الحكوميين في ادارات الدولة.	2.91	0.42	متوسط	7
4	وجود انتخابات حرة ونزيهة للمناصب الهامة في الدولة.	2.75	0.54	متوسط	8
	المتوسط الحسابي للعام	3.07	0.45	متوسط	

يتصح من معطيات الجدول رقم (19) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.75 3.62)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (8) والتي تنص على: "وجود الشفافية في السياسات الحكومية ولما كانية التنبؤ بأي تعبير فيها" بمتوسط حسابي بلغ (3.62)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (4) والتي تنص على: "وجود إنتخابات حرة وديمقراطية للمناصب الهامة في الدولة" بمتوسط حسابي بلغ (2.75).

كما يتصح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط العرضي (test value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابياً، أما بالنسبة لمستوى الدور الذي يحققه التعبير عن الرأي والمشاركة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة (3.07).

السؤال الفرعي الثاني:

ما مستوى الدور الذي يحققه الإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟

جدول رقم (20)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
1	وجود الثقة في استقرار الحكومة وعدم تهديد بقاءها عن طريق وسائل غير دستورية.	4.74	0.44	مرتفع	1
5	خلو البلد من الاضطرابات الاجتماعية والصراعات الداخلية.	4.41	0.49	مرتفع	2
2	إعدام خطر مصادرة الممتلكات أو التأميم الإجباري ومصادرة أرباح الشركات الأجنبية.	4.17	0.78	مرتفع	3
4	وجود الثقة في التصرفات المتوقعة من الحكومات المتعاقبة تجاه الإستثمارات الأجنبية.	4.10	0.84	مرتفع	4

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
3	الشعور بالأمان وعدم وجود مخاطر أمنية تهدد ممتلكات الشركة أو حياة موظفيها.	4.01	0.86	مرتفع	5
6	وجود علاقات ممتازة مع دول الجوار والدول الأخرى.	3.89	0.80	مرتفع	6
7	التزام البلد بما يعقده من اتفاقيات مع الدول الأخرى.	3.75	0.81	مرتفع	7
	المتوسط الحسابي العام	4.15	0.72	مرتفع	

يتضح من معطيات الجدول رقم (20) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.75-4.74)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(1) والتي تنص على: "وجود الثقة في استقرار الحكومة وعدم تهديد بقاءها عن طريق وسائل غير دستورية" بمتوسط حسابي بلغ(4.74)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (7) والتي تنص على: "التزام البلد بما يعقده من اتفاقيات مع الدول الأخرى". بمتوسط حسابي بلغ(3 75).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (test value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابيا. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي يحققه الاستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد جاء هذا الدور بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة(4.15).

السؤال الفرعي الثالث:

ما مستوى الدور الذي تحققه فاعلية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟

جدول رقم (21)

توزيع اجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الثالث

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
5	توفر بنية تحتية وخدمات عامة (اتصالات، مياه كهرباء، نقل، مطارات، موانئ...) بحالة ممتازة.	4.61	0.49	مرتفع	1
8	التطبيق الفعال للسياسات الحكومية والالتزام بالحكومة تجاهها.	4.27	0.70	مرتفع	2
1	وجود إدارة صربية فعالة ومساعدة في تشجيع قطاع الأعمال.	3.95	0.92	مرتفع	3
3	وجود بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية والفاعلية في جميع مهامه.	3.90	0.91	مرتفع	4
4	توفر سوق مالي متطور.	3.85	0.87	مرتفع	5
2	وجود إدارة جمركية تتميز بكفاءة وجودة عالية في أداء مهامها.	3.79	0.82	مرتفع	6
6	وجود أيدي عاملة ماهرة ومدربة.	3.76	0.83	مرتفع	7
7	اتباع سياسات توظيف فعالة تعتمد على الكفاءة والنزاهة في جهاز الخدمة المدنية.	3.71	0.78	مرتفع	8
	للمتوسط الحسابي العام	3.98	0.79	مرتفع	

يتضح من معطيات الجدول رقم (21) ان المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.71 4.61)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(5) والتي تنص على: "توفر بنية تحتية وخدمات عامة (اتصالات، مياه، كهرباء، نقل، مطارات، موانئ...) بحالة ممتازة".

بمتوسط حسابي بلغ (4.61)، وأن أنسب متوسط حسابي كان للفقرة رقم (7) والتي تنص على: "إتباع سياسات توظيف فعالة تعتمد على الكفاءة والنزاهة في جهاز الخدمة المدنية".
بمتوسط حسابي بلغ (3.71).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (test value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابياً. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي تحققه فاعلية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة (3.98).

السؤال الفرعي الرابع:

ما مستوى الدور الذي تحققه النوعية التطعيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟

جدول رقم (22)

توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الرابع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
4	وجود سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، التضخم، عجز الموازنة...).	4.60	0.49	مرتفع	1
10	سهولة إجراءات تأسيس المشاريع الاستثمارية والأعمال التجارية.	4.25	0.72	مرتفع	2
7	وجود سياسات صريبية عادلة ومشجعة لمر الأعمال.	3.95	0.92	مرتفع	3
8	عدم تصارب التشريعات واللوائح التي تنظم عمل القطاع الخاص.	3.92	0.90	مرتفع	4

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
5	عدم وجود تدخل حكومي في رسم سياسة الأرباح والعوائد للشركات الأجنبية.	3.90	0.89	مرتفع	5
11	وجود تشريعات للتجارة الخارجية موكدة للتطورات الاقتصادية الدولية.	3.88	0.87	مرتفع	6
9	عدم وجود تدخل حكومي في سياسة المبيعات والتسعير.	3.88	0.87	مرتفع	7
2	عدم وجود تدخل حكومي في سياسة التوظيف والأجور بالنسبة للقطاع الخاص.	3.83	0.90	مرتفع	8
1	وجود تشريعات عمالة ملائمة لأرباب العمل والعمال.	3.80	0.91	مرتفع	9
6	عدم وجود تدخل حكومي في حالة الاندماجات مع شركات محلية أو أجنبية.	3.76	0.92	مرتفع	10
3	وجود تشريعات بيئية ملائمة لعمل القطاع الخاص.	3.70	0.88	مرتفع	11
	المتوسط الحسابي العام	3.95	0.84	مرتفع	

يتضح من معطيات الجدول رقم (22) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.70-4.60)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (4) والتي تنص على: "وجود سياسات سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، التصخم، عجز الموارد...)"، ومتوسط حسابي بلغ (4.60)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (3) والتي تنص على: "وجود تشريعات بيئية ملائمة لعمل القطاع الخاص". بمتوسط حسابي بلغ (3.70).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (test value=3)، وهذا يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابياً. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي تحققه الوعي التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.95).

السؤال الفرعي الخامس:

ما مستوى الدور الذي تحققه سيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ؟

جدول رقم (23)

توزيع إجابات افراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي الخامس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
4	وجود نظام قضائي يحمي العقود وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والأصول المالية.	4.51	0.65	مرتفع	1
1	وجود نظام قضائي عادل ومستقل.	4.26	0.82	مرتفع	2
2	وجود جهاز قضائي سريع في البت لحل القضايا والمنازعات التجارية.	3.65	0.62	متوسط	3
7	إعتماد التحكيم كوسيلة من وسائل حل المنازعات التجارية.	3.49	0.59	متوسط	4
3	وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ قراراته عند إقرارها.	3.33	0.47	متوسط	5
6	إحترام القانون من قبل الحكومة فيما يخص العقود بينها وبين القطاع الخاص وعدم الكوص عنها.	3.26	0.44	متوسط	6
5	وجود قوانين فعالة تمنع الاحتكار وتؤكد على حرية المنافسة.	3.16	0.37	متوسط	7
8	عدم وجود تأثير على الحكومة عند صياغة القوانين المتعلقة بعمل القطاع الخاص من قبل مجموعات معينة (وجاهات إجتماعية، شخصيات نافذة، أصحاب شركات كبيرة..).	2.93	0.32	متوسط	8
	المتوسط الحسابي العام	3.57	0.54	متوسط	

يتضح من معطيات الجدول رقم (23) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.93 4.51)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(4) والتي تنص على: "وجود نظام قصائي يحمي العقود وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والأصول المالية." بمتوسط حسابي بلغ(4.51)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (8) والتي تنص على: "عدم وجود تأثير على الحكومة عند صياغة القوانين المتعلقة بعمل القطاع الحاصل من قبل مجموعات معيبة(وجاهات إجتماعية، شخصيات بافذة، أصحاب شركات كبيرة..)". بمتوسط حسابي بلغ(2.93).

كما يتضح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت اكبر من المتوسط العرضي (test value=3)، وهذا يشير الى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان ايجابيًا، أما بالنسبة لمستوى الدور الذي تحققه سيادة القانون في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العلام لإجابات أفراد العينة(3.57).

السؤال الفرعي السادس:

ما مستوى الدور الذي تحققه محاربة الفساد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن؟

جدول رقم (24)

توزيع اجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الفرعي السادس

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
2	حصول الشركة على تصريح أو إذن دون دفع أي مبالغ غير رسمية مقابل الحصول عليه.	4.38	0.64	مرتفع	1
4	التعامل مع الجهات الضريبية دون دفع أي مبالغ غير قانونية.	3.81	0.94	مرتفع	2
5	التعامل مع الجهات الجمركية دون دفع أي مبالغ غير قانونية.	3.30	0.46	متوسط	3

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
1	حصول الشركة على الخدمات والمنافع العامة من الدوائر الحكومية دون دفع أي رشوى أو عمولات للحصول عليها.	2.97	0.17	متوسط	4
3	حصول الشركة على العقود والمنقصات الحكومية بدون دفع أي مبالغ غير قانونية.	2.89	0.31	متوسط	5
6	التعامل مع المحاكم والجهات القضائية دون دفع أي مبالغ غير قانونية كرشاوى لحل أي نزاع تتعرض له الشركة.	2.64	0.48	متوسط	6
	المتوسط الحسابي العام	3.33	0.50	متوسط	

يتضح من معطيات الجدول رقم (24) أن المتوسطات الحسابية تراوحت مما بين (2.64-4.38)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم(2) والتي تنص على: " حصول الشركة على تصريح أو إذن دون دفع أي مبالغ غير رسمية مقابل الحصول عليه." بمتوسط حسابي بلغ(4.51)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (1) والتي تنص على: " التعامل مع المحاكم والجهات القضائية دون دفع أي مبالغ غير قانونية كرشاوى لحل أي نزاع تتعرض له الشركة " بمتوسط حسابي بلغ(2.64).

كما ينصح من الجدول ذاته أن المتوسطات الحسابية لإجابات العينة كوحدة واحدة كانت اكبر من المتوسط الفرصي (test value=3)، وهذا يشير الى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابياً. أما بالنسبة لمستوى الدور الذي تحققه محاربة الفساد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد جاء هذا الدور بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط العام الحسابي لإجابات أفراد العينة(3.33).

4-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

لإختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-test) (test)، والجدول رقم (25) يوضح نتائج إختبار الفرضيات كالتالي:

جدول رقم (25)

لختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-test)

لفرضيات الدراسة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدالة الاحصائية	نتيجة الفرضية
الفرضية الرئيسية						
3.68	0.48	14.851	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية الاولى						
3.07	0.307	2.191	1.96	103	0.031	رفض
الفرضية الفرعية الثانية						
4.15	0.625	18.809	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية الثالثة						
3.98	0.729	13.690	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية الرابعة						
3.95	0.785	12.352	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية الخامسة						
3.57	0.369	15.847	1.96	103	0.000	رفض
الفرضية الفرعية السادسة						
3.33	0.379	8.906	1.96	103	0.000	رفض

* دالة إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ متوسط الاجابات للمقياس الافتراضي (3)

ومن الجدول أعلاه نلاحظ ان نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:
الفرضية الرئيسية:

لا يوجد دور للحاكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينه الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أن للحاكمة دوراً في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.68)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعينه الواحدة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (14 851) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبما عليه رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على "لا يوجد دور للحاكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، وبقبل الفرضية البديلة للدراسة والتي تنص على "يوجد دور للحاكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الاولى:

لا يوجد دور للتعبير عن الرأي والمساعدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينه الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور للتعبير عن الرأي والمساعدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.07)، وهو أعلى من متوسط المقياس الإفتراضي (3).

وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعينه الواحدة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0 05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الإفتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (2.191) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبما عليه رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على "لا يوجد دور للتعبير عن الرأي والمساعدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، وبقبل الفرضية البديلة

والتي تنص على "يوجد دور للتعبير عن الرأي والمشاركة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور للاستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعبة الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور للاستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (4.15)، وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعبة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (18.809) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءً عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على "لا يوجد دور للاستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، وقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "يوجد دور للاستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعبة الواحدة، والمبينة في الجدول (28) أنه يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (6.98)، وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

وأثبتت نتائج اختبار (ت) للعبة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (13.690) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءً عليه نرفض الفرضية الصفرية

والتي تنص على "لا يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، وبقل الفرصية البديلة والتي تنص على "يوجد دور لفاعلية الحكومة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينات الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.95)، وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

واثبتت نتائج اختبار (ت) للعينات الواحدة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (12.352) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبما عليه يرفض الفرضية الصغرية والتي تنص على "لا يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن"، وبقل الفرصية البديلة والتي تنص على "يوجد دور للنوعية التنظيمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا يوجد دور لسيادة القانون في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينات الواحدة، والمبينة في الجدول (25) أنه يوجد دور لسيادة القانون في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الإجابات على الفقرات (3.57)، وهو أعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

واثبتت نتائج اختبار (ت) للعبة الواحدة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الاجابات ومتوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (15.847) وهي اعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءا عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على "لا يوجد دور لسيادة القانون في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن"، وقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "يوجد دور لسيادة القانون في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن".

الفرضية الفرعية السادسة:

لا يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن.

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعبة الواحدة، والمبين في الجدول (25) أنه يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن، حيث بلغ متوسط الاجابات على الفقرات (3.33)، وهو اعلى من متوسط المقياس الافتراضي (3).

واثبتت نتائج اختبار (ت) للعبة الواحدة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0 05) بين متوسط الاجابات ومتوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (8.906) وهي اعلى من قيمة (ت) الجدولية، وبناءا عليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على "لا يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن"، وقبل الفرضية البديلة والتي تنص على "يوجد دور لمحاربة الفساد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأردن".

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

سستعرض في هذا الفصل ملخص نتائج الدراسة والتوصيات الضرورية، واتجاهات البحث المستقبلية.

5-1 ملخص النتائج:

اجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على مستوى الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الاجنبي المباشر في الأردن. ومن خلال التحليل الإحصائي واختبار فرصيات الدراسة توصل الباحث الى النتائج التالية:

1. اظهرت النتائج بشكل عام ان الحاكمية تحقق دورا في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر وهذا الدور بمستوى مرتفع. ويمكن تفسير ذلك بأن هذا الدور الذي تحققه الحاكمية في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر، قد جاء بسبب حصائصها المتمثلة بوجود الإستقرار السياسي والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية، وخلق الأطر القانونية والتشريعية السليمة لقطاع الأعمال، ووجود مؤسسات حكومية تعمل بكفاءة وفاعلية، بالإضافة الى وجود نظام قضائي فعال وشفاف، وكل هذه العوامل تساهم في خلق مناخ إستثماري أكثر أمنا وإستقرارا، وأقل مخاطرة، مماخا يعزز الشعور بالنقة والإطمئنان لدى المستثمرين ويصمم لمشاريعهم الإستمرار والنجاح.

2. كان ترتيب الأهمية النسبية لمستوى الدور الذي تحققه عوامل الحاكمية في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء الشركات هو:

الإستقرار السياسي وغياب العنف بمستوى مرتفع، وفاعلية الحكومة بمستوى مرتفع، والنوعية للتطبيقية بمستوى مرتفع، وسيادة القانون بمستوى متوسط، ومحاربة الفساد بمستوى متوسط، والتعبير عن الرأي والمماثلة بمستوى متوسط.

ويمكن تفسير هذه النتيجة، بأن عامل الإستقرار السياسي وغياب العنف قد أحل المرتبة الأولى من حيث أهمية الدور الذي يحققه في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر بمستوى مرتفع، بسبب الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة على المستوى السياسي والأمني، والتي بدورها انعكست على طبيعة لجانات أفراد عينة الدراسة. كما أنه في ظل غياب الإستقرار السياسي واعتقار الدولة له، يؤدي هذا الى وجود حالة من عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطرة للمشروع الإستثماري، كما ان الدولة التي تشهد إضطرابات داخلية تسود فيها حالة من عدم الشعور بالأمان، بسبب مخاطر أمنية قد تهدد ممتلكات الشركة الاجنبية وحياة موظفيها.

ومما أعطى عامل الاستقرار السياسي هذا الدور، كونه يضم مكوناً هاماً وهو طبيعة العلاقات السياسية للدولة المضيئة للاستثمار مع دول الجوار والدول الأخرى، لأن هذه العلاقات السياسية تعتبر محورا هاما في تنظيم العلاقات الاقتصادية، وما يترتب عليها من موائيق وإتفاقيات اقتصادية ثنائية بين هذه الدولة والدول الأخرى، لذا أن وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة والممارسات المرتبطة بها تصبح رهنا بأي ردة فعل، أو أي خلاف سياسي قد يشوب طبيعة العلاقات السياسية بين هذه الدول مستقبلا.

وجاء عامل فاعلية الحكومة في المرتبة الثانية وبمستوى مرتفع، ويمكن تفسير ذلك لكون وجود الفاعلية في أداء الحكومة، يعني أن لديها القدرة على خلق مؤسسات فاعلة، تعزز أداء جهاز الخدمة المدنية وتحسن في أداءه، كما يعني أن لديها سياسات سليمة تستطيع من خلالها أن تضمن الاستقرار والفاعلية للتشريعات والقوانين التي تهم قطاع الأعمال، وتولد لدى المتعاملين فيه الشعور بالنفقة والإطمئنان.

لما عامل الجودة التنظيمية فقد جاء في المرتبة الثالثة وبمستوى مرتفع، لكونه يرتبط بالسياسات والتنظيمات الحكومية وشكل التحل الحكومي في عمل القطاع الخاص، وبيئة الأعمال. فالإفراط في التنظيم ووجود البيروقراطية الرائدة في الدوائر الحكومية المرتبطة ببيئة الاستثمار، تؤدي إلى عبور المستثمرين الفعليين، وعروف المستثمرين المحتملين عن دخول السوق، فمثلا عند وجود تعقيدات في الإجراءات الإدارية لتسجيل الشركات، تكون العملية طويلة ومعقدة، وتضطر أغلب هذه الشركات إلى تحمل تكاليف إضافية نتيجة هذه البيروقراطية. وجاء عامل سيادة القانون في المرتبة الرابعة وبمستوى متوسط، ويعزى هذا لكون سيادة القانون تعتبر من الأولويات التي تصنعها الشركات الأجنبية في عين الإعتبار عند إتخاذها أي قرار استثماري، لأن سيادة القانون فيه ضمان لحقوق الملكية، والتي يضمنها وجود جهاز قضائي نزيه ومستقل وثابت يضمن الحقوق وينصف الأطراف المتنازعة.

وقد جاء عامل محاربة الفساد في المرتبة الخامسة وبمستوى متوسط، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المستثمر ربما يقل أن يدفع مبالغ غير قانونية قد تطلب منه في بعض الدوائر الحكومية في سبيل إنجاز بعض المعاملات أو الإجراءات المتعلقة بمشروعة الاستثماري، وذلك حتى يتحاشى أي تأخير أو تعقيد قد يعترض سير عمله، وخصوصاً إذا كانت مردوية المشروع الاستثماري جيدة بالنسبة له.

لما عامل التعبير عن الرأي والمساءلة فقد جاء في المرتبة السادسة والاحيرة، وبمستوى متوسط. ويمكن أن يكون هذا راجعاً إلى عدم الاهتمام الكبير الذي يوليه المستثمر لبعض

العناصر التي يتضمنها هذا العامل مثل الحريات المدنية، وحرية الإعلام، وطبيعة النظام السياسي إن كان بطاماً انتخابياً أم غير إنتخابي، بقدر ما يهمه الإستقرار السياسي والأمني الذي يوفره هذا النظام.

وتجدر الإشارة الى أنه قد يمكن أن يختلف ترتيب الأهمية النسبية ومستوى الدور الذي يحققه كل عامل من هذه العوامل في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من بلد الى آخر، بحسب طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمؤسسية الموجودة في كل بلد.

3. كان أعلى المتوسطات الحسابية للعناصر الفرعية لعوامل الحاكمة من حيث الأهمية

النسبية على النحو التالي:

وجود الثقة في إستقرار الحكومة وعدم تهديد بقاءها عن طريق وسائل غير دستورية، وجود الشفافية في السياسات الحكومية ولماكية التنبؤ بأي تغيير فيها، توفر بنية تحتية وخدمات عامة بحالة ممتازة، وجود سياسات سليمة على مستوى الإقتصاد الكلي، وجود نظام قضائي يحمي العقود وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والأصول المالية، حصول الشركة على تصريح أو إذن دون دفع أي مبالغ غير رسمية مقابل الحصول عليه.

5-2 توصيات:

في ضوء النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة بذل الجهود من أجل تبني وترسيخ مبدأ الحاكمية على مستوى الدولة والمؤسسات الحكومية المختلفة، كون الالتزام بتطبيق مبدأ الحاكمية يحقق مكاسب كبيرة على صعيد نمو القطاع الخاص، ويقلل من كلفة ومخاطر الاستثمار والأعمال، ويشجع المستثمرين على القيام بنشاطات استثمارية جديدة، واستمرارية وتوسيع النشاطات القائمة.
2. دراسة ومراجعة الوضع التنافسي للأردن، والذي تعكسه المؤشرات والتقارير الدولية المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل مؤشر الحاكمية، والمؤشر للمركب للمخاطر العنصرية، ومؤشر الشفافية، وتقارير التنافسية العالمية وتقرير ممارسة الأعمال، بهدف معرفة نقاط القوة والضعف لتعريفها، والوقوف على نقاط الضعف والسعي لحلها، كون هذه المؤشرات والتقارير تعتبر مرجعاً مهماً للمستثمرين الأجانب عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
3. ضرورة الاستمرار في السياسات المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، لكون قرارات المستثمرين تنصف بالحيادية تجاه هذه السياسات.
4. تعزيز الشفافية في السياسات الحكومية، والعمل على وصول الفواعل واللوائح المنظمة لعملية الاستثمار، وعدم التعارض في تطبيقها.
5. التركيز على الاستثمار الحكومي الجيد في مجال البنية التحتية، وتحسين جودة الخدمات العامة، كونها تلعب دوراً مهماً في تخفيض تكلفة الإنتاج، ورفع القدرة التنافسية للشركات.
6. ضرورة استغلال المناخ السياسي الداخلي المستقر في الأردن بالرغم من المحيط السياسي المضطرب على مستوى الإقليم، من خلال حملات الترويج المستمرة للفرص الاستثمارية، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال وبالذات العربية منها والخليجية.
7. تحسين فعالية النظام القضائي وتعزير سيادة القانون، لما فيه من ضمان لحقوق الملكية والتي تعتبر من الأولويات المهمة التي تصعبها الشركات الأجنبية في عين الاعتبار عند اتخاذها أي قرار استثماري.
8. العمل على إجراء المزيد من الإصلاحات في محاربة الفساد بوضع التشريعات ومدونات سلوك الفساد.

5-3 اتجاهات البحث المستقبلية

1. يمكن للباحثين اجراء دراسة تهدف الى التعرف على أهمية الحاكمية المؤسسية لدى الشركات المحلية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. و يمكن أيضا إجراء دراسة لمعرفة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الحاكمية المؤسسية لدى الشركات المحلية.
2. يمكن للباحثين اجراء دراسة لكل عامل من عوامل الحاكمية على حده، بحيث تركز على أثر وأهمية هذا العامل في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.
3. يمكن للباحثين اجراء دراسة تتعلق بتأثير الحاكمية في البلدان السامية على حجم المساعدات الدولية التي تحصل عليها هذه البلدان.

قائمة المراجع

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- بلحيري، كمال، (2007)، متطلبات الادارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، ص 415-416
- توفيق، رواية، (2005)، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ط1، القاهرة، مصر، ص26.
- بوحنية، قوي، (2004)، نحو مطور متكامل لفهم التنمية البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص11-12.
- حصر، حسان، (2004)، الاستثمار الاجنبي المباشر: تعريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
- الزيدي، حس، (2002)، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة، دار الكتاب العلمي، الامارات العربية المتحدة.
- شعراوي، سلوى، (1999)، مفهوم ادارة شؤون الدولة والمجتمع-الحكم الرشيد، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، ع 248، ص109.
- عبدالقادر، علي، (2004)، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص5.
- العيسوي، ابراهيم، (2003)، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية وموشراتها، دار الشروق، القاهرة، مصر.
- الفرجاني، سالم، (2007)، "سبل تشجيع وتسهيل الاستثمار الاجنبي المباشر نحو افريقيا"، المعهد العالي للمهن الادارية والمالية، طرابلس، ليبيا.
- أبو قحف، عبدالسلام، (2003)، إقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 366.
- الكايد، زهير، (2003)، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المركز العربي للتنمية الادارية، عمان، الاردن، 2003، ص14.
- المسلم، محمد، (2006)، "جذب الاستثمار الاجنبي الى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، ص12-13

مصطفى، شير، (2005)، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والادارة الراشدة، من فعاليات الملتقى العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجرائر.

المنظمة العربية لصمان الاستثمار، (2006)، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، ص 5-11.

سوير، طارق، (2004)، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، جمهورية مصر العربية.

برنامج الامم المتحدة الاسمي، (2002)، تقرير التنمية الانصائية العربية، ايقون للخدمات المطبعية، الاردن، 2002، ص 101.

البنك الدولي، (2004)، "ادارة الحكم ومناخ الاعمال في اليمن"، بحث قدم خلال ندوة نظمها البنك الدولي، مسعاء، اليمن.

البنك الدولي، (2003)، "ادارة حكم افضل لاجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا"، تقرير عن التنمية البشرية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. واشنطن دي سي 20433.

البنك المركزي الاردني: التقرير السنوي 2010. عمان، الاردن.
صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2005، واشنطن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Brian,V,Chima,M (2010). "Weak Business Investment Climate, Poor Economic Growth and AFRICA'S Poor Socio-Economic Development" **Journal of world business, Volume 12,NO.1.**
- Dunning, J. (1993). "Multinational Enterprises and the Global Economy" (8thed). New York: Addison Wesley.
- Economic Freedom of the World, **Index of Economic Freedom (2010-2007).**
- Filer,L. (2007). "The Effects of the Governance Environment on the Choice of Investment Mode and the Strategic Implications" **Journal of world business, Vol 42, pp 80-89.**
- Gloperman,S. (2002). " Global Foreign Direct Investment Flows: The Role of Governance Infrastructure" **western Washington University, Bellingham, USA, world development, Vol.30 No.11. pp. 1899-1919.**
- Hefeker,B. (2005). " Political Risk, Institutions and Foreign Direct Investment" **European journal of political, Vol 23, pp 397 – 415.**
- Kaufmann, D. (2009). "Governance Matters VIII: Individual and Aggregate Governance Indicators 1996 2008," **World Bank Policy Research Working Paper N0.4978.**
- Lskavyan, S. (2006). " Host Country's Governance and the Size of Foreign Investors" **Economics letters, Vol, 100. pp 258 – 261**
- Montero, A. (2008). "Macroeconomic Deeds Not Reform Words' The Determinants of Foreign Direct Investment in Latin America," **Latin American Research Review, 43:1.**

- Rodrik, D. (2007). **"One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth"** Princeton: Princeton University Press.
- The World Bank (1992); **Governance And Development; The World Bank publication**; Washington;DC; P10.
- Transparency International, **Corruption Perceptions Index (2010-2000).**
- UNCTAD, **World Investment Report(2010-2004).**
- United Nations Development Programme(1997) ; **Governance for Sustainable Human Development,UNDP Policy Document,,P3.**
- Wheeler, D.(1999). "International Investment Location Decisions: the Case of US Firms", **Journal of international economics**, Vol 33,N°1-2, pages 57-76.
- World Bank Group (2010) **"Governance Matters: Worldwide Governance Indicators2009; 1996- 2008"**.
- World Bank, **Index of Doing Business (2011-2007).**
- World Economic Forum: **The Global Competitiveness Report (2010-2007).**
- Zhang, (1997). "Vertical Multinationals and Host - Country Characteristics" **Journal of Development Economics**, Vol. 59(2).
- Zheng,Y (2007). **"Credibility and Flexibility: Political Institutions and Foreign Direct Investment "** Doctor of Philosophy in Political Science and International Studies, University of Californian- San Diego.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. www.worldbank.org
2. www.unctad.org
3. www.oecd.org
4. www.imf.org
5. www.transparency.org
6. www.cbj.gof.jo
7. www.jordaninvestmentboard.gov.jo

الملاحق

استبانة

حضرات السادة...

تحية طيبة وبعد،،،

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأعمال الدولية من الجامعة الأردنية، يقوم الباحث / محمد أحمد قرديع مياس، بكتابة رسالة ماجستير بعنوان: دور الحكومية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن".

يهدف هذا الإستبيان إلى معرفة دور الحكومية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من وجهة نظر مدراء شركات الإستثمار الأجنبي المباشر. يرجى التكرم بتعبئة الإستبانة مبدئين رأيكم حول كل بند من البنود المذكورة، علماً بأن المعلومات التي ستزودنا بها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

محمد أحمد قرديع مياس

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) مقابل الإجابة التي تراها مناسبة:

القسم الأول: بيانات عامة عن عينة الدراسة:

1. النشاط الاقتصادي:

1. صناعة ☐ 2. تجارة ☐ 3. خدمات ☐

2. مجموع رأس المال:

(1) أقل من 5 ملايين دينار أردني

☐

(2) 5-10 مليون دينار أردني

☐

(3) 11 مليون دينار أردني فأكثر

☐

3. حجم الاستخدام:

(1) أقل من 50 موظفا

☐

(2) 50-99 موظفاً

☐

(3) 100 موظف فأكثر

☐

4. هيكل الملكية:

☐

أجنبية بالكامل

☐

أجنبية أردنية مشتركة

5. بيانات معين الاستبانة:

أ. المستوى الوظيفي:

☐

(1) مدير تنفيذي

☐

(2) عضو مجلس إدارة

☐

(3) مدير عام

☐

(4) نائب مدير عام

☐

(5) مدير

ب. المستوى التعليمي:

☐

(3) دبلوم عالي

☐

(2) بكالوريوس

☐

(1) دبلوم كلية مجتمع

☐

(4) ماجستير (5) دكتوراه

ج. سنوات الخبرة:

☐

(3) أكثر من 10 سنوات

☐

(2) 5-10 سنوات

☐

(1) أقل من 5 سنوات

القسم الثاني: أسئلة الدراسة

السؤال الأول: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن يحققه التعبير عن الرأي والمساءلة في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر الى الاردن؟

البعد الأول: التعبير عن الرأي والمساءلة: ويقصد به: وجود انتخابات حرة وبريئة للمناصب الهامة في الدولة، ومساءلة جماهيرية للمسؤولين الحكوميين، ووجود صفحات حرة للاعلام فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات بالإضافة إلى وجود الشفافية في السياسات الحكومية.

التر قم	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم
1					اهتمام الحكومة برأي القطاع الخاص في حالة اجراء تعبيرات مهمة في القوانين والسياسات التي قد تؤثر على بيئة عمله.
2					سهولة التفاوض مع الحكومة عدد وجود أي معوقات تؤثر على عمل الشركة.
3					قدرة الشركة على الانضمام الى التطعيمات واللقاحات والغرف التجارية والصناعية واستفادة الشركمن خدماتها.
4					وجود انتخابات حرة ونزيهة للمناصب الهامة في الدولة.
5					وجود مساءلة للمسؤولين الحكوميين في ادارات الدولة.
6					وجود صفحات حرة للاعلام.
7					قدرة الشركة على الحصول والاطلاع على المعلومات الخاصة بالتشريعات والقوانين المؤثرة على عملها.
8					وجود الشفافية في السياسات الحكومية وامكانية التنبؤ بأي تغيير فيها..

السؤال الثاني: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن يحققه الإستقرار السياسي وغياب العنف في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر إلى الأردن؟

البعد الثاني: الإستقرار السياسي وغياب العنف ويقصد به: عدم زعزعة استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية بما في ذلك العنف والإرهاب، وظهور حالة من عدم الاستقرار الأمني داخل البلد أو نزاع خارجي مع الدول الأخرى.

الرقم		مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
1	وجود الثقة في استقرار الحكومة وعدم تهديد بقاءها عن طريق وسائل غير دستورية.					
2	انعدام خطر مصادرة الممتلكات أو التأميم الإجباري ومصادرة أرباح الشركات الأجنبية.					
3	الشعور بالأمان وعدم وجود مخاطر أمنية تهدد ممتلكات الشركة أو حياة موظفيها.					
4	وجود الثقة في التصرفات المتوقعة من الحكومات المتعلقة تجاه الاستثمارات الأجنبية.					
5	حلو البلد من الاضطرابات الاجتماعية والصراعات الداخلية.					
6	وجود علاقات ممتازة مع دول الجوار والدول الأخرى.					
7	التزام البلد بما يعقده من اتفاقيات مع الدول الأخرى.					

السؤال الثالث: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن تحققه فاعلية الحكومة في جنب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن؟

البعد الثالث: فاعلية الحكومة ويقصد به: جودة الخدمات العامة، وسوعية الإدارة الحكومية، بالاضافة إلى استقلالية جهاز الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية، وكذا التطبيق الفعال للسياسات الحكومية والتزام الحكومة تجاهها					
الرقم	مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					

السؤال الرابع: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن تحققه النوعية التنظيمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن؟

البعد الرابع: النوعية التنظيمية ويقصد به: قدرة الحكومة على رصد سياسات وإجراء تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، وعدم اتخاذ سياسات غير ودية تجاه السوق.

الرقم	مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم
1					
2					
3					
4					
5					
6					
7					
8					
9					
10					
11					

السؤال الخامس: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن تحققه سيادة القانون في جذب الإستثمار الأجنبي المباشرة إلى الأردن؟

البعد الخامس: سيادة القانون ويقصد به: ثقة المتعاملين والمجتمع في سيادة القانون والتقيّد بها، بما في ذلك نوعية انفاذ العقود وحقوق الملكية واستقلال القضاء ونزاهته.					
الرقم		مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية
1	وجود نظام قضائي عادل ومستقل.				
2	وجود جهاز قضائي سريع في البت لحل القضايا والمنازعات التجارية.				
3	وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ قراراته عند إقرارها.				
4	وجود نظام قضائي يحمي العقود وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والأصول المالية.				
5	وجود قوانين فعالة تمنع الاحتكار وتؤكد على حرية المنافسة.				
6	احترام القانون من قبل الحكومة فيما يخص العقود بينها وبين القطاع الخاص وعدم النكوص عنها.				
7	اعتماد التحكيم كوسيلة من وسائل حل المنازعات التجارية.				
8	عدم وجود تأثير على الحكومة عند صياغة القوانين المتعلقة بعمل القطاع الخاص من قبل مجموعات معينة (وجاهات اجتماعية، شخصيات نافذة، أصحاب شركات كبيرة..).				

السؤال السادس: من وجهة نظركم ما هو الدور الذي يمكن أن تحققه محاربة الفساد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشرة إلى الأردن؟

البعد السادس: محاربة الفساد ويقصد به: مدى وجود الفساد كعقبة في وجه الاعمال التجارية، ومدى تقديم الرشاوى والعمولات الى المسؤولين الحكوميين، والتي تعمل كعيب ضريبي اضافي يفرضه الفساد على الشركة.						
الرقم		مهم جدا	مهم	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	غير مهم
1	حصول الشركة على الخدمات المنافع العامة من الدوائر الحكومية دون دفع اي رشاوى او عمولات غير قانونية للحصول على هذه المنافع.					
2	حصول الشركة على تصريح أو إذن دون دفع اي مبالغ غير رسمية مقابل الحصول عليه.					
3	حصول الشركة على العقود والمناقصات الحكومية دون دفع مبالغ غير قانونية.					
4	التعامل مع الجهات الضريبية دون دفع اي مبالغ غير قانونية.					
5	التعامل مع الجهات الجمركية دون دفع اي مبالغ غير قانونية.					
6	التعامل مع المحاكم والجهات القضائية دون دفع اي مبالغ غير قانونية كرشاوى لحل أي نزاع تتعرض له الشركة.					

THE ROLE OF GOVERNANCE IN ATTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT FROM THE POINT OF VIEW FOREIGN DIRECT INVESTMENT COMPANIES DIRECTORS IN JORDAN

By

Mohammad Ahmad Qardaa Mayyas

Supervisor

Dr. Buthyna Al-Muhtaseb

Co-Supervisor

Dr . Fathi Al-Arwri, Prof

ABSTRACT

this study aims at identifying the level of the role that the governance plays in attracting foreign direct investment from the point of view foreign direct investment companies directors in Jordan. To achieve the purposes of this study, a questionnaire has been conducted, this questionnaire covers the main dimensions of the Governance approved by the World Bank. The dimensions are: voice and accountability, political stability and absence of violence, government effectiveness, regulatory quality, rule of Law, fighting corruption. The Statistical analysis has been performed for 104 questionnaires represented (86.7%) from 120 questionnaires that distributed to the study samples, which are 60 companies from the Direct Investment Companies in Jordan by 2 questionnaires for each company.

The findings showed that the Governance has a role in attracting foreign direct investment; this role is of high level. The study has concluded a number of recommendations, most importantly: a necessity to spare no efforts in building and establishing the principle of Governance at the country level, and Studying and reviewing the competitive situation of Jordan, which is reflected in the International indices and reports pertaining to the climate of investment, such as the index of the Governance, Global Competitiveness Report, report of doing business. All of these are for the purpose of identifying the strong points and strengthen them, and identifying the weakness points and solving them, the purpose is also to improve the status of Jordan within these indices and reports.